**وافق مجلس الأمة في جلسته العادية امس في مداولتين على تعديل بعض أحكام قانون رقم 1 لسنة 1999 بشأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية وقرر إحالته إلى الحكومة. وتنص المادة الأولى من القانون: تقدم الخدمات الصحية للأجانب المقيمين في البلاد والأجانب القادمين بصفة مؤقتة أو بغرض الزيارة بنظام التأمين الصحي أو الضمان الصحي وفقا لأحكام هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وجاءت المادة الثانية بالتالي: كما لا يجوز منح تأشيرات الدخول للأجانب القادمين للكويت بصفة مؤقتة أو لغرض الزيارة إلا بعد الحصول على تأمين صحي أو ضمان صحي يغطي فترة تواجدهم في البلاد ويجوز استثناء بعض الفئات من تطبيق أحكام هذه الفقرة على أن تحدد الشروط والأحكام والإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام هذه الفقرة بما فيها وثيقة التأمين الصحي أو الضمان الصحي في اللائحة التنفيذية. وامس وافق المجلس على تمديد فترة تكليف ديوان المحاسبة عن صيانة الطرق والصرف الصحي إلى نهاية مارس كما تم تمديد فترة لجنة التحقيق في حادثة الأمطار إلى نهاية أبريل. ورفض المجلس استعجال تقرير «الداخلية والدفاع» بشأن قانون الجنسية حول زوجة الكويتي المتوفى زوجها كما قرر استعجال مناقشة تقرير «الإسكانية» بشأن من باع بيته. وكلف المجلس لجنة الداخلية والدفاع بدراسة قرار إغلاق باب القيد في الجداول الانتخابية كما وافق على تخصيص ساعة لمناقشة تطاير الحصى في الجلسة القادمة. وخصص المجلس ساعتين في جلسة اليوم لمناقشة قضايا الرعاية السكنية وأعاد تشكيل لجنة المرأة والأسرة بتزكية الأعضاء صفاء الهاشم وناصر الدوسري ومحمد الدلال مع فصل لجنة حقوق الإنسان عن المرأة والأسرة وتظل الأولى بكامل أعضائها السبعة. وأحال المجلس الخطاب الأميري إلى لجنة إعداد مشروع الرد كما اقر تعديلات قانون التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم على الخدمات الصحية للقادمين الى الكويت بمداولتيه.. والى التفاصيل:**

تابع الجلسة: ماضي الهاجري ـ سامح عبدالحفيظ ـ سلطان العبدان ـ بدر السهيل

# المجلس يقر «التأمين الصحي» على «كروت الزيارة»

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائبه عيسى الكندري وخالد الروضان وعمر الطبطبائي ومحمد الهدية على المنصة (هاني الشمري)

الرئيس الغانم والشيخ خالد الجراح والحميدي السبيعي وأنس الصالح

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة العلنية العادية أمس عند التاسعة والنصف بعد أن كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن أو إخطار وأسماء الأعضاء الغائبين بعذر أو من دونه عن اجتماع أو اكثر من اجتماعات اللجان البرلمانية منذ 3 فبراير الماضي حتى 28 منه.

### التصديق على المضابط

يصادق المجلس على المضابط أرقام 1314أ و1413ب بتاريخ 5 و6 فبراير الماضي.

● محمد المطير: أريد ان تنتبه الحكومة لما سأقوله.

● الغانم مقاطعا: ما في حكومة هناك مادة 96 من اللائحة، من عنده اعتراض يرفع ايده.

### الرسائل الواردة

ادرج على جدول أعمال جلسة الأمس 7 رسائل واردة، وفيما يلي نص الرسائل:

1 ـ رسالة من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد يشكر فيها رئيس واعضاء مجلس الامة على تهنئتهم سموه بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين للعيد الوطني والذكرى الثامنة والعشرين ليوم التحرير.

معالي الأخ مرزوق علي الغانم الموقر رئيس مجلس الأمة..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تلقينا بكل التقدير رسالتكم الكريمة المتضمنة تهنئتكم وتهاني إخوانكم اعضاء السلطة التشريعية لنا بمناسبتي الذكرى الثامنة والخمسين للعيد الوطني والذكرى الثامنة والعشرين ليوم التحرير.

واذ نجزل لكم الشكر على ما عبرتم عنه من طيب المشاعر وصادق الدعاء بهاتين المناسبتين الوطنيتين، لنثمن ما أبديتموه من معاني الاخلاص والولاء، سائلين المولى تعالى أن يعيدهما على وطننا العزيز وقد تحقق له ما ينشده من تقدم ورقي وازدهار، وان يوفق الجميع لصون مكانته الرفيعة عبر تحقيق المزيد من الإنجازات الحضارية والعمل بإخلاص للايفاء بمتطلبات التنمية والحداثة.

متمنين لكم جميعا موفور الصحة والعافية، ودوام التوفيق والسداد لخدمة الوطن العزيز ورفعة شأنه.

صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

2 ـ رسالة من سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لتولي سموه ولاية العهد.

معالي الأخ الكريم مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الامة..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ببالغ الثناء تلقينا الرسالة العزيزة من قبل معاليكم والاخوة الكرام اعضاء مجلس الامة الموقر، والتي زخرت بأرق عبارات التهاني لنا بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لتولينا ولاية العهد، مقدرين تواصلكم الكريم ومشاعركم الصادقة.

وإذ يطيب لنا ان نتقدم لكم بجزيل الشكر والامتنان على ما تضمنته تهنئتكم من اطيب الدعوات وخالص التمنيات، فإننا نسأل المولى عز وجل ان يديم عليكم موفور الصحة والعافية وان يوفقنا جميعا لما فيه الخير لأجل خدمة وطننا الغالي، كما نسأله سبحانه وتعالى دوام الأمن والاستقرار والمزيد من التقدم والازدهار لكويتنا الحبيبة وأهلها الأوفياء في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، ذخرا للبلاد، وقائدا للعمل الانساني.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد

3 ـ رسالة من سمو ولي العهد يشكر فيها رئيس واعضاء مجلس الامة على تهنئتهم سموه بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين للعيد الوطني والذكرى الثامنة والعشرين ليوم التحرير.

معالي الأخ الكريم مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الامة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تلقينا بكل الود والاعتزاز تهنئة معاليكم، والاخوة الكرام اعضاء مجلس الامة الموقر، بمناسبة حلول ذكرى العيد الوطني الثامن والخمسين وذكرى يوم التحرير الثامنة والعشرين، داعين المولى عز وجل ان يعيد هذه المناسبة الوطنية المجيدة عليكم وانتم تتمتعون بموفور الصحة والعافية والسعادة، مقرونة بالتوفيق والسداد.

واذ نقدر لمعاليكم ما عكسته رسالتكم العزيزة من مشاعر وطنية نبيلة وتواصل صادق نعتز به، فإنه ليسعدنا كثيرا ان نبادلكم جميل التهاني بهذه المناسبة العزيزة، سائلين الله سبحانه وتعالى أن يديم على وطننا الغالي وشعبنا الكريم الأمن والأمان والمزيد من التقدم والازدهار في ظل راعي مسيرتنا ونهضتنا حضرة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح امير البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، ذخرا للبلاد وقائدا للعمل الانساني.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد

4 ـ رسالة من رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة يطلب فيها تمديد فترة تكليف المجلس للديوان بإعداد تقرير يتضمن دراسة كل الجوانب المالية والفنية والقانونية المتعلقة بصيانة الطرق السريعة والداخلية وخطوط شبكة الصرف الصحي ومحطات الضخ الصحي والمعالجة وذلك حتى نهاية شهر مارس 2019.

سعادة الأخ الفاضل مرزوق علي الغانم المحترم
رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد

الموضوع: تكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير يتضمن دراسة كل الجوانب المالية والفنية والقانونية المتعلقة بصيانة الطرق السريعة والداخلية وخطوط شبكة الصرف الصحي ومحطات الضخ الصحي والمعالجة.

بالاشارة الى كتابكم رقم kna31822ـ2018 المؤرخ في 16 ديسمبر 2018 بشأن تكليف ديوان المحاسبة باعداد تقرير يتضمن دراسة كل الجوانب المالية والفنية والقانونية المتعلقة بصيانة الطرق السريعة والداخلية وخطوط شبكة الصرف الصحي ومحطات الضخ الصحي والمعالجة.

يرجى التفضل بتمديد فترة التكليف المشار إليه حتى نهاية شهر مارس 2019 ليتسنى لنا إعداد تقرير مهني شامل وواف ويحقق الهدف المنشود منه، وذلك نظرا للكم الكبير للمستندات المراد فحصها بالإضافة إلى عدم تزويدنا ببعض المتطلبات من الجهات المشمولة بالتقرير حتى تاريخه. مع أطيب التمنيات أحوكم رئيس ديوان المحاسبة عادل عبدالعزيز الصرعاوي.

(موافقة عامة)

5 ـ رسالة من النائب سعدون حماد العتيبي يطلب فيها استعجال لجنة الشؤون الداخلية والدفاع نظر الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الثانية من المادة (8) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية ورفع تقريرها بشأنه خلال اسبوعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم تحية طيبة وبعد

تقدمت إلى مجلس الأمة بتاريخ 28 فبراير 2018 بالاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الثانية من المادة (8) من المرسوم الاميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، ليجيز منح الجنسية الكويتية للأجنبية المتوفى زوجها ولديها منه أبناء والتي فاتها إعلان رغبتها إبان قيام الحياة الزوجية قبل وفاة زوجها.

وحيث إنه تمت إحالة الاقتراح بقانون إلى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولم يتم عرضه ومناقشته في اللجنة حتى تاريخه، ونظرا لأهمية هذا الاقتراح، لذا نطلب من المجلس الموقر استعجال اللجنة في عرضه ومناقشة ورفع تقريرها في هذا الشأن إلى المجلس خلال أسبوعين.

مع خالص التحية سعدون حماد العتيبي عضو مجلس الأمة
(عدم موافقة) (رفض)

6 ـ رسالة من النائب سعدون حماد العتيبي يطلب فيها استعجال لجنة الإسكان نظر الاقتراح بقانون بتعديل المادة (29 مكررا) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية ورفع تقريرها بشأنه خلال اسبوعين، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم تحية طيبة وبعد،

تقدمت إلى مجلس الامة بتاريخ 9 يناير بالاقتراح بقانون بتعديل المادة (29 مكررا) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، بهدف معالجة أوضاع المشمولين بالمادة (29 مكررا) من القانون المشار اليه ممن قاموا ببيع البيوت المخصصة لهم وقاموا بسداد كامل القرض الممنوح لهم من بنك الائتمان الكويتي، وحيث ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية لم تلتزم بفترة السنوات الثلاث التي أوردها القانون رقم 2 لسنة 2015 لتوفير المسكن الملائم لهم، لذا جاء الاقتراح بقانون بتعديل المادة (29 مكررا) من القانون رقم (47) لسنة 1993 لمعالجة تلك المشكلة وذلك بتوفير قسائم حكومية بدلا من توفير مسكن ملائم لتلك الفئة.

وحيث انه تمت احالة الاقتراح بقانون الى لجنة الاسكان ولم يتم عرضه ومناقشته في اللجنة حتى تاريخه، ونظرا لأهمية هذا الاقتراح، لذا نطلب من المجلس استعجال اللجنة في عرضه ومناقشته ورفع تقريرها في هذا الشأن الى المجلس الموقر خلال اسبوعين، مع خالص التحية سعدون حماد العتيبي.

(موافقة عامة)

7 ـ رسالة من عضو مجلس الأمة مبارك هيف الحجرف يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الداخلية والدفاع بدراسة موضوع قرار وزارة الداخلية إغلاق باب القيد في الجداول الانتخابية لتعارضه وفترة الانتخابات التكميلية على أن تقدم اللجنة تقريرها في هذا الشأن خلال شهر. وجاء في نص الرسالة،

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم تحية طيبة وبعد،

نصت المادة 8 من القانون رقم 35 لسنة 62 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الأمة على (ان يتم تحرير جداول الانتخاب أو تعديلها خلال شهر فبراير من كل عام) ونصت الفقرة الأخيرة منها على أنه (لا يجوز اجراء أي تعديل في الجدول بعد صدور مرسوم دعوة الناخبين للانتخابات) ونصت المادة 18 من القانون على ان (يحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم ويحدد ميعاد الانتخابات التكميلية بقرار من وزير الداخلية).

وبناء عليه فإن وزارة الداخلية قد خالفت قانون الانتخاب من وجهين اثنين:

الوجه الأول: هو تفويت الفرصة على من بلغ السن القانونية بالتسجيل في الجداول الانتخابية وذلك لصدور قرار وزير الداخلية رقم 94 بتاريخ 2019/2/5 بشأن الدعوة للانتخابات التكميلية في الدائرتين الثانية والثالثة ما أدى إلى إغلاق الجداول الانتخابية وهذا يعتبر مخالفا لنص المادة 18 من القانون التي نصت على أن يحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم ويحدد ميعاد الانتخابات التكميلية بقرار من وزير الداخلية والفقرة الاخيرة من المادة 8 التي منعت اجراء أي تعديل في الجدول بعد صدور مرسوم دعوة الناخبين للانتخابات وهذا يعني ان القانون قد ميز بين الانتخابات العامة والتكميلية وإيقاف الجداول لا يكون إلا في حالة الانتخابات العامة وفقا للفقرة الاخيرة من نص المادة 8 ولا يجوز التذرع بما درج عليه العمل فيما سبق في حالة حصول انتخابات تكميلية وقفل التسجيل في الجداول الانتخابية فالسوابق غير القانونية لا يمكن الاستناد اليها.

الوجه الثاني: وقد خالفت وزارة الداخلية الفقرة الأخيرة من المادة 8 التي نصت على أنه لا يجوز اجراء تعديل بعد صدور مرسوم دعوة الناخبين للانتخابات، متسائلا لماذا لم تفتح الوزارة باب القيد تحقيقا للمادة السابعة من قانون الانتخاب بفتح باب القيد من 1 فبراير إلى 5 فبراير لعام 2019 وهو تاريخ المرسوم، مشيرا الى ان هذا خطأ قانوني كبير وقعت فيه وزارة الداخلية من دون مستند دستوري أو قانوني وتم اقفال القيد الانتخابي ما يؤدي أو يسمح بتعديل مسيرة الحراك الانتخابي من خلال فتح باب القيد الانتخابي لجميع الكويتيين الذين يبلغون من العمر 21 سنة بالتسجيل في جميع دوائر الكويتيين كاملة فما هو السند الدستوري والقانوني الذي استند اليه وزير الداخلية لتعطيل عملية تسجيل الكويتيين في تلك الفترة وبجميع الدوائر الانتخابية، مؤكدا أن إيقاف تسجيل القيد بالجداول الانتخابية غير صحيح طبقا لخاصية داوم الجدول الانتخابي وحتى لا يكون هناك إخلال بمبدأ

## الغانم يعلن تسلمه استجواباً من النائبين السبيعي والحجرف للوزير الروضان

أعلن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عن تسلمه رسميا استجوابا من النائبين الحميدي السبيعي ومبارك الحجرف لوزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان مكون من خمسة محاور.

وأضاف الغانم في تصريح صحافي بعد جلسة مجلس الأمة أمس«قدم لي صباح هذا اليوم (أمس) استجواب إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان مقدم من النائبين مبارك الحجرف والحميدي السبيعي مكون من 5 محاور، واتبعت الإجراءات اللائحية وأبلغت الوزير بالاستجواب وسيدرج على جدول أعمال جلسة 19 من الشهر الجاري، فهل يناقش أم يناقش هذا وفقا للإجراءات اللائحية المتبعة وطلبات المستجوب وقرارات المجلس».

وذكر الغانم «انتهينا من بند الخطاب الأميري وتم إقرار التعديلات على قانون التأمين الصحي، وفي ذلك إيرادات كبيرة للوزارة، وإن شاء الله التنسيق النيابي ـ النيابي يثمر إقرار المزيد من القوانين مثلما هو مخطط له يوم غد وبعد غد».

وأوضح «أنه في جلسة الغد سيناقش الطلب المقدم من النائب عمر الطبطبائي ومجموعة من النواب بشأن الرعاية السكنية في بداية جلسة الغد، ومن ثم ننتهي من قوانين حق الاطلاع والمختبرات والتعديلات على قانون العمل في القطاع الأهلي وقانون السجل العيني».

وبين أنه «إذا لم ننته من هذه القوانين غدا فسوف نستكملها في جلسة الخميس حتى ننتهي من 5 قوانين في جلسة واحدة إذا نجحنا في هذا الأمر ـ وهذا ما آمله ـ سيكون هناك تحسن في الأداء التشريعي لهذا المجلس».

وبخصوص جولة الوفد البرلماني إلى العراق والأردن قال الغانم «إن هذه الجولة إلى الجمهورية العراقية جاءت بتوجيه من صاحب السمو أمير البلاد الذي له نظره ثاقبة ومستقبلية مهمة لما فيه الخير لهذا البلد».

وقال «ولقاءاتنا مع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء استقبلونا استقبالا نشكرهم عليه، ولكن أيضا ما هو مميز هو لقاءاتنا مع كل الكتل النيابية في البرلمان العراقي وحدث حوار صريح وتبادل للآراء وسمعناهم واستمعوا إلينا والنتائج إيجابية وستنتهي بالنهاية إلى أمور فيها خير لصالح البلدين».

وأضاف الغانم «أكدنا وشددنا على كل ما يتعلق برفات شهدائنا الموجودين هناك ونشكر الجمهورية العراقية على تخصيص ميزانية خاصة لهذا الأمر الذي كان في مقدمة نقاشاتنا».

وأوضح أنه «فيما يتعلق بتردد البرلمان العراقي بتوقيع بعض الاتفاقيات مع الكويت، فصار هناك حوار ونقلنا كل ما دار إلى صاحب السمو الأمير يوم أمس، وسموه شكر وأشاد بما قام به الوفد».

وقال الغانم «بعد ذلك انتقلنا إلى العاصمة الأردنية عمان ولقينا نفس الحفاوة في الاستقبال من أشقائنا بالأردن، وذهبنا ونعتقد أن هذا واجب إنساني إلى مخيمات اللاجئين السوريين واللاجئين الفلسطينيين».

وأشار الغانم «إلى أن الوضع المأساوي والمعاناة التي يعيشها أشقاؤنا العرب والمسلمين بسبب الدمار والحروب الموجودة في المنطقة، شيئ مهما تسمعون أو تقرؤون عنه إلا أنه حين تلامسه وتراه تعرف من خلاله حجم وحقيقة هذه المعاناة، يجعلنا نفخر بأن الهلال الأحمر الكويتي والمساعدات الكويتية ومكارم سمو الأمير هي الأولى وهذا ما سمعناه من الهلال الأحمر الأردني والمسؤولين عن هذه المخيمات».

وقال الغانم «هناك مدارس أقامتها الكويت والمساعدات التي ترسلها الكويت والمستشفيات التي تنشئها الكويت، نسأل الله أن يكون ذلك في ميزان حسنات سمو الأمير ودولة الكويت وأهل الخير في الكويت الذين بأعمالهم حفظ هذا البلد».

وأضاف الغانم «فيما يتعلق بأعمال الاتحاد البرلماني العربي والذي كان بعنوان القضية الفلسطينية والقدس فموقف الكويت ثابت وواضح لا يتزعزع وكنا واضحين بأننا سنطرح بندا طارئا في الاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة».

وأكد «سنعمل على إنجاح هذا البند ولدينا اجتماع في مؤتمر الاتحاد الإسلامي الأسبوع القادم وسنستثمر هذه اللقاءات الإسلامية حتى نحشد لهذا البند، وطلبنا بأن تكون هناك لجنة للمصالحة الفلسطينية وتوحيد الصف الفلسطيني وورد ذلك في البيان الختامي».

وشدد الغانم «كنا من المطالبين برفض التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب وهذا أتى في البيان الختامي، وموقف الكويت ثابت وكان موقف اجماع من الجميع وفق ما شاهدته خلال أعمال المؤتمر من كل الدول والرؤساء على هذه القضية الشرعية والإنسانية والقومية وستظل على سلم أولوياتنا».

محمد هايف

صالح عاشور

عبدالله الرومي

د.عبدالكريم الكندري

محمد الدلال

**الدقباسي: ديوان المحاسبة بحاجة إلى دعم سياساته لأنه الذراع التي تساعدنا في كشف الحقائق**

**حماد: 2000 حالة ضمن قانون من باع بيته الذي لم ينفذ فيجب إعطاؤهم قسيمة وقرضاً**

**الصالح: لابد من إعادة النظر في نظام الترسية على أقل الأسعار**

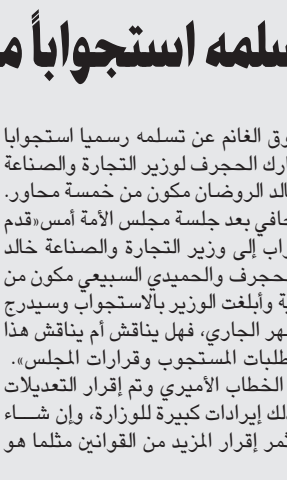
يوسف الفضالة

خلف دميثير والحميدي السبيعي ومحمد المطير ونايف المرداس

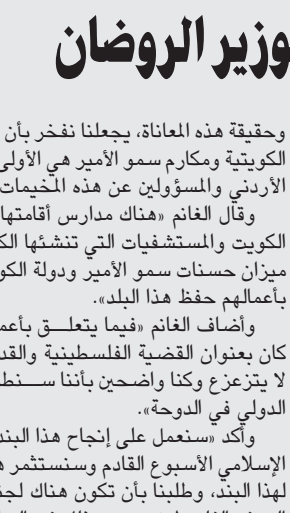
حمدان العازمي

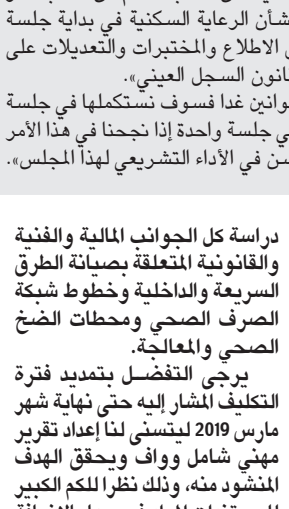
ناصر الدوسري

سعد الخنفور وطلال الجلال ود.حامد العازمي

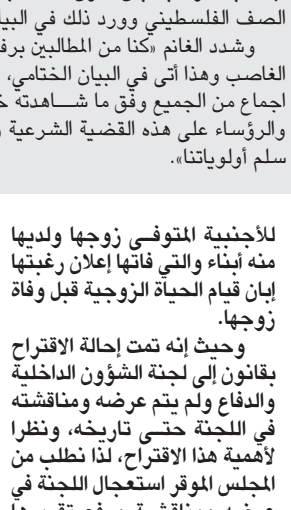
أحمد الفضل

الشيخ ناصر صباح الأحمد وصالح عاشور

عيسى الكندري ود.عودة الرويعي

رياض العدساني ود.نايف الحجرف

الشيخ خالد الجراح محييا الحضور وبجانبه سعد الخنفور

### تمديد فترة تكليف ديوان المحاسبة عن صيانة الطرق والصرف الصحي إلى نهاية مارس

# المجلس يناقش قضايا الرعاية السكنية في جلسة اليوم

سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك والشيخ خالد الجراح وعبدالله فهاد ومحمد الجبري

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك خلال الجلسة

الشيخ خالد الجراح يصافح صالح عاشور

عبدالوهاب البابطين

محمد المطير

عمر الطبطبائي

د.جنان بوشهري

ثامر السويط

**عاشور: ضرورة إنشاء لجنة عليا للاحتفالات بالأعياد الوطنية على مستوى حضاري**

**الرومي: آن الأوان أن تدرس الحكومة كيفية الاحتفال بالأعياد الوطنية بما يعزز اللحمة الوطنية**

**الدمخي: لماذا لا يتم تفعيل عقود الصيانة في «الأشغال»؟**

المساواة بين من بلغ سن الرشد في فترة القيد وبين من بلغه في فترة إغلاق القيد.

لذا نطلب تكليف لجنة الشؤون الداخلية والدفاع بدراسة هذا الموضوع وتقديم تقريرها الى المجلس خلال شهر من تاريخه. (موافقة عامة)

● علي الدقباسي: أوافق على طلب ديوان المحاسبة وأشكر الديوان وهو بحاجة لكل دعم لسياساته وخطة عمله لأنه الذراع التي تساعدنا في كشف الكثير من الحقائق، لدينا ظاهرة من الفساد والممارسات غير المقبولة.

هذه الظاهرة (تطاير الحصى) آذت الناس وصارت عبئا إضافيا على الناس.

● سعدون حماد: هناك الكثير بعض من الكويتيين عندما تزوج لم يقدم رغبة لزوجته فنقول إن الأرملة ولديها أولاد، فنجنس الأرملة الكويتية حتى لو لم يكن هناك إعلان رغبة.

وبخصوص قانون من باع بيته، أقررناه في المجلس في 2015/2/15 تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، حيث ان التنفيذ خلال 3 سنوات والآن صار 4 سنوات إذن الوزيرة لم تنفذ القانون وفشلت في توفير الرعاية السكنية لما يقارب 2000 حالة، وفي هذه الحالة لا بد من الحل من خلال تشريع بدل من إعطائه بيتا نعطيه قسيمة حكومية.

فهؤلاء نعطيهم قسيمة وقرضا 70 ألفا ونحل هذه المشكلة وستكون بالتكلفة نفسها، لأن الوزيرة لم تلتزم بالقانون، وبخصوص جداول الانتخابات فكيف نفتح القيد خلال مرسوم الدعوة للانتخابات التكميلية.

● خليل الصالح: شهر فبراير شهر المجد والعز للشعب الكويتي، فليجعل الله أيام الكويت كلها أعيادا.

بالنسبة للرسالة الرابعة بشأن ديوان المحاسبة، القضية الخاصة بالحصى المتطاير كشفت عن عورة الدولة في عدم وجود ضوابط للحد من هذه الكارثة، وذلك بسبب ضعف الرقابة، كل مواطن يبدل جام سيارته ثاني يوم يبدلها مرة اخرى وما تم هو جرس إنذار لكل المشاريع من خلال وضع ضوابط لإنشاء المشاريع وإلا ستتكرر كل هذه الحوادث مرة اخرى، لجنة المناقصات لديها نظام لا بد من إعادة تغييره، الترسية على أقل الأسعار هذه لا بد من تغييرها.

المواطن صار له أشهر من دون نتيجة ونريد تحسين جودة الشوارع، إذا كانت هناك عوائق في الميزانية فلماذا ليس لدى الحكومة إجراء سريع في هذه القضية ولا توجد خطط موضوعة لهذه المواضيع.

● عمر الطبطبائي: البيت اذا صار قديما نحتاج نرممه او اذا نريد بناء دور ثان نحتاج الى اساس، واليوم مجلس الامة يحتاج الى ترميم من خلال تعديل اللائحة والحكومة تحتاج الى ترميم، هناك رقابة ولكن غير موجود محاسبة المقصر.

وزارة النفط هناك أسئلة وأجوبة تتأخر، ولجان التحقيق طالبة الوكيلة ولكنها لا تحضر، فكيف نغير طريقة التفكير، اليوم نحتاج لإنشاء مركز للفحوصات والمختبرات الفنية، مكانه في الشدادية، سنوقف تعارض المصالح، وأطالب النواب بألا تتحكم فينا الحكومة، لا بد من إقرار قانون تعيين القياديين نحتاج وحدة مواصفات وفحوصات ووحدة دراسات فنية ويكون للمركز مجلس أمناء أهل اختصاص وكفاءة.

● صالح عاشور: مظاهر الاحتفالات الوطنية تدل على انه لا توجد احتفالات منظمة، والحكومة لا تستحق أن تقدر بطريقة أو نقول عنها انها تعمل، ولا بد ان تكون هناك لجنة عليا للاحتفالات بالأعياد الوطنية على مستوى حضاري وتعكس الواقع الذي نعيشه، ولكن للأسف هناك تراجع في مستوى الاحتفالات.

اللجنة العليا الموجودة في مجلس الوزراء شكلية لا تقوم بأي دور، ما يحدث شيء عبثي وفوضوي وبين سوء الإدارة وتراجع فيمن يملك إدارة البلد.

الوزيرة بوشهري تجتهد وتقوم بدورها، لكن لا يمكن إصلاح الشوارع إلا اذا عرفنا السبب الحقيقي، ومحاسبة المقصرين سواء الشركات أو المقاولين او حتى المشرفين، جهة الرقابة والإشراف هما مسؤولان في الوزارة، والإمكانات القوية في الوزارة تذهب الى بونص ومكافآت التمييز، فلماذا ذلك والنتيجة شوارعنا خربة ومكسرة؟!

● عبدالله الرومي: تحية وتقدير لصاحب السمو وسمو ولي العهد على التهنئة وهذه مناسبة تقودنا الى الحديث في كيفية الاحتفال بالعيد الوطني والتحرير فهما مناسبتان عزيزتان، فما حدث ليس احتفالا بل تسفيه وانطباع سيئ للناس وخلق مبادئ بأن الوطن والأرواح ليست غالية بل رخيصة بدليل كيفية الاحتفال «تفاخية يضعون بها صخر بعد».

آن الأوان للحكومة ان تدرس كيفية الاحتفال وترعاه الدولة وتعبر عن اللحمة الوحدة والتفاني الذي حدث في محنة الغزو وكيف بُنيت الكويت بالتراحم والوحدة والعطاء وليس بعدم الاكتراث ويجب ان تكون خلال العطلة أنشطة ومواكب واحتفالات وترعاها الدولة وتعبر عن حب الكويت، وليس من يضع علما على سيارته وفي الوقت نفسه هو «بايق الكويت».

نشكر ديوان المحاسبة ورئيسه بالإنابة والعاملين به على عطائهم فهم ذراعنا وسندنا في كثير من عملنا.

وليست معضلة أو ابتكارا جديدا صيانة الطرق، الشوارع حالها يرثى لها، كيف نستطيع وضع خلطة تناسب جو الكويت، لا، بل نستطيع اذا صلحت النوايا وأخلصت النفوس وصلحت المسؤولية.

● عادل الدمخي: بالنسبة لرسالة ديوان المحاسبة، لماذا يا وزيرة الأشغال يتم تفعيل عقد الصيانة، ولماذا هذا التأخير، نفذوا عقود الصيانة، هناك شركات لديها عقود صيانة مجمدة ولا يصير هذا الإيقاف.

ديوان المحاسبة يقول عدم تزويدنا ببعض المتطلبات، من الجهات المسؤولة، فأي إعاقة يلجأ الديوان الى اللجنة وسنتخذ الإجراءات الكفيلة بإلزام الجهات التعاون مع الديوان، لدينا موعد 4/15 وليعلم الجميع أن اللجنة متوقفة على التقرير الفني لديوان المحاسبة.

الى متى لدينا إشكالية الجنسية لزوجة الكويتي؟

يعطون جواز مادة 17 للبدون فأعطوا زوجة الكويتي جواز مادة (20).

حتى لو جواز مؤقت اسمه جواز زوجة الكويتي، وبعد ما يمر 15 سنة من استمرار الزواج والأولاد اعطوها الجنسية.

هناك استثناءات كثيرة بسبب ما، واسطات وغيرها لاعطائها حتى قبل الخمس سنوات المفترض يصرف لها جواز خاص محدد بوقت معين ولا ندخل في قضية الطمع والطلاق وغيرها.

يجب ان نضع بمجلس الأمة ايدينا على هذا الجرح الخاطئ ديوان المحاسبة يطلب التمديد لآخر شهر 3 واللجنة مررت ايضا الى اخر 3 أيضا فنطلب التمديد لمدة اسبوعين.

وافق المجلس على رسالة ديوان المحاسبة.

وافق المجلس على تمديد عمل لجنة التحقيق في الأمطار الى نهاية شهر ابريل.

موافقة عامة.

● أسامة الشاهين: ارفض ذلك ولان هناك اجراءات مشددة للتجنيس الآن، ولا يمكن اعطاء الجنسية وليس أولوية فلا نتوسع في باب تجنيس بعض غير الكويتيين، بل نعطيها بعض الحقوق كالاقامة وغيرها.

● عبدالوهاب البابطين: سمعت معلومة خطيرة ان الحكومة مقدمة هذا المشروع، صارت هذه الوثيقة لعبة.

الاتجاه ان نعاملهم معاملة الكويتيين ومنحهم جوازات.

● سعدون حماد: قدمت الاقتراح في فبراير 2018 ومن حقي ان استعجل اللجنة في تقديم التقرير.

● مرزوق الغانم: الاخ سعدون يطلب ان المجلس يستعجل اللجنة في تقديم تقريرها.

13 من 35 عدم موافقة.

المجلس يوافق على استعجال تقرير لجنة الاسكان بخصوص من باع بيته.

● مبارك الحجرف: قرار وزير الداخلية في 2019/2/5، وقانون الانتخاب لعام 65 اكدوا على فتح باب القيود في اول فبراير، فهناك يومان ليقيد في الجداول لذلك هناك خلل.

وايقاف القيد يكون في حال صدور مرسوم الدعوة، اما السوابق فهي تخالف قانون الانتخابات، لذلك كان الاول ان يتم فتح باب القيود ولا يحق انه من يقيد في فبراير ان يصوت في الانتخابات التكميلية الحالية، واتمنى ان يحال هذا الامر ويأتي تقرير لاصلاح الأمر الخاطئ.

● سعدون حماد: عند صدور مرسوم الدعوة لماذا يوقف القيد؟ الجداول الانتخابية تحصن في تاريخ 4/5، فأي انتخابات تكون قبل 4/5 معرضة للطعون الانتخابية.

● عبدالوهاب البابطين: اصلا لماذا تكون هناك فترة للقيد، المفترض ان يكون هناك ربط آلي مع البطاقة المدنية بحيث اذا حل سن الانتخاب يربط مباشرة بالجداول الانتخابية.

● عبدالله الرومي: وحدث ذلك سيترتب عليه بطلان المجلس القادم لو تم حل هذا المجلس قبل فبراير المقبل ستكون هناك شبهة دستورية، لان من فبراير الماضي الى فبراير الحالي سيكون ما يقارب الـ 10 آلاف بلغوا السن وواجب تسجيلهم.

اذا حدث حل للمجلس سوف يكون سببا من اسباب بطلان المجلس القادم لانك منعتهم من المشاركة، فواجب التسجيل المباشر من خلال البطاقة المدنية.

الحل هو الاستعجال بالتسجيل من خلال البطاقة المدنية لحفظ حقوق الناس للمشاركة بالانتخابات.

● يوسف الفضالة: ستكون هناك اشكالية في ان هناك اشخاصا يجب ان يسجلوا ولم يسجلوا، لابد من اقرار قانون تعديل المحكمة الدستورية حتى لا يكون هناك مجلس مبطل.

نحل الاشكالية الحالية اليوم عن طريق قانون يصدر من المجلس نفس ما حدث من حقوق المرأة السياسية فكل من كمل 21 سنة تم تسجيلهم عن طريق البطاقة المدنية مرة واحدة، فليصدر قانون بذلك عن الانتخابات.

حقوق المرأة السياسية ما سجل احد حينها بالمختارية، اخذوا الاسماء من البطاقة المدنية وتم تسجيلهم، واطلب ان تتم اضافة على الرسالة «ان يتم تسجيل كل من كمل 21 سنة واخذ اسمائهم من البطاقة المدنية» وهناك قانون تقدمت به ارجو استعجاله.

● مرزوق الغانم: هناك 18 طلبا باستعجال قوانين فاقترح ان يجتمع مكتب المجلس فهل يوافق المجلس.

موافقة عامة

هناك طلب مقدم من الحكومة بتخصيص ساعة لمناقشة قضية تطاير الحصى الجلسة القادمة.

موافقة عامة

هناك طلب تخصيص ساعتين لمناقشة الرعاية السكنية وعلاج الأزمة الاسكانية.

موافقة عامة

هناك طلب بفصل لجنتي حقوق الانسان من المرأة والاسرة.

موافقة عامة

وترشح لها صفاء الهاشم وناصر الدوسري ومحمد الدلال.

موافقة عامة للتزكية

المرأة والأسرة

● عدنان عبدالصمد: هذا يقتضي تعديل اسم لجنة حقوق الانسان وهناك توجه لتكون لجنة دائمة، والاخت صفاء في لجنة حقوق الانسان اصبحت حقوق الانسان منفصلة باعضائها السبعة.

### العرائض والشكاوى

1ـ شكوى رقم 379 ضد جامعة الكويت بشأن الضرر الواقع على طالب جراء استبعاد تخصص المكتبات والمعلومات من اعلان بعثات جامعة الكويت.

2ـ عريضة رقم 380 ضد المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب بشأن الضرر الواقع على مجموعة من الموظفين جراء عدم تسكين ادارة المكتبات العامة بالرغم من اعتماد هيكلها التنظيمي منذ عام 2017 وندب مدير للادارة لا تتوافر فيه شروط شغل الوظيفة الاشرافية.

3ـ شكوى رقم 381 ضد بلدية الكويت بشأن الضرر الواقع على احد سكان منطقة السالمية قطعة 12 جراء التغيير الكبير في التركيبة السكانية للمنطقة نتيجة المخالفات المتعددة لقانون ولوائح البلدية.

4ـ عريضة رقم 382 ضد المؤسسة العامة للرعاية السكنية بشأن الضرر الواقع على مجموعة من اهالي منطقة شمال غرب الصليبخات جراء عدم المساواة في تقدير قيمة قسائمهم مقارنة بقيمة القسائم في المناطق المجاورة.

5ـ شكوى رقم 383 ضد وزارة التربية بشأن الضرر الواقع على رئيسة قسم جراء استبعاد طلبها لشغل وظيفة مراقب من دون بيان اسباب الاستبعاد لها.

6ـ شكوى رقم 384 ضد وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن الضرر الواقع على موظف جراء عدم صرف مستحقاته المالية مقابل تصحيح وضعه الوظيفي.

7ـ عريضة رقم 385 ضد جامعة الكويت بشأن الضرر الواقع على اساتذة في قسم التصميم المرئي والداخلي في كلية العمارة جراء تجاهل الجامعة الرد على شكواهم.

8ـ شكوى رقم 386 ضد المؤسسة العامة للرعاية السكنية بشأن الضرر الواقع على رب اسرة جراء رفض المؤسسة طلب حصوله على الرعاية وفق احكام المادة رقم 29 مكررا من قانون الرعاية السكنية.

9ـ شكوى رقم 387 بشأن الضرر الواقع على ابن شهيد جراء التعديل المزمع اجراؤه على قانون الرعاية السكنية والذي سيترتب عليه عدم احقيته في منزل والده الشهيد.

10ـ شكوى رقم 388 ضد وزارة الاعلام بشأن الضرر الواقع على مراقب جراء نقله الى ادارة خارج القطاع الذي يعمل به نتيجة تقدمه بشكوى ضد مدير ادارته السابقة.

11ـ شكوى رقم 389 ضد وزارة التعليم العالي بشأن الضرر الواقع على مواطنة جراء رفض الوزارة التصديق على شهادتها.

12ـ شكوى رقم 390 ضد وزارة الداخلية بشأن الضرر الواقع على كبير مهندسين جراء محاولة رؤسائه في الوزارة اجباره على التنازل عن الشكوى المقدمة منه لمجلس الامة.

13ـ شكوى رقم 391 ضد وزارة التربية بشأن الضرر الواقع على مديرة مساعدة في احدى المدارس جراء مجازاتها بعقوبة الانذار من دون وجه حق.

14ـ شكوى رقم 392 ضد وزارة المالية بشأن الضرر الواقع على موظف جراء نقله من وظيفة الى اخرى من دون اخطاره بذلك مسبقا.

15ـ شكوى رقم 393 ضد وزارة الداخلية بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء استمرار وضع القيد الامني على ملف والده رغم اثباته للنسب خلال فحص الـDNA.

● خليل عبدالله: اشكر لجنة العرائض والشكاوى وهي اهم اللجان وهي اللجنة الوحيدة التي يحق لها ان تقدم اقتراحا بقانون مباشرة، المشكلة في قرارات وتوصيات اللجنة انها غير ملزمة للحكومة، وعندما نفصل في الشكاوى المقدمة من المواطنين يفترض على الحكومة ان تنتبه الى توجيهات اللجنة، ونريد ان نعرف من هي الجهات التي لا تتعاون مع اللجنة حتى «نغسل شراعه» ومتأكد ان رئيس اللجنة سيفهم كلامنا ويقول لنا من هو المسؤول الذي لا يحضر اللجنة.

● عدنان عبدالصمد: اشكرك واشكر الوفد الذي ذهب الى الاتحاد البرلماني العربي وهذا الموقف المشرف تجاه ادراج منع التطبيع في البيان الختامي اشكركم على هذا الموقف المشرف في التأكيد على ادراج هذا البند. بالنسبة للعرائض والشكاوى انه من يذهب للقضاء لا يذهب الى اللجنة.

كنا سابقا في اللجنة حتى اذا كان الموضوع في القضاء ويستحق تعديل او تغيير قانون نخاطب اللجنة بذلك وهذا حدث ايام حمد الجوعان الله يرحمه.

● عادل الدمخي: كلمة الوفد البرلماني تمثلنا جميعا وتمثل ضمير الشعب المسلم والعربي وكلمة تحريم التطبيع والتعامل مع الكيان الصهيوني مسكتة لكل من يرفع صوته النشاز من واقع الضمير الانساني ونشكر الوفد ورئيس الوفد على هذا التعبير الذي نرى صداه عندما نقابل الناس خارج الكويت ونرى صدى مثل هذه الكلمات وتعاطف الشعوب العربية الاسلامية مع الكويت.

● مبارك الحجرف: نستدعي المسؤولين في الدولة ووجهنا رسالة بطلب ألا يحضر اللجنة الا مسؤول يملك الحل.

وعندما رجعنا لمضابط المجلس التأسيسي وجدنا ان اللجنة الوحيدة المنصوص عليها في الدستور ان تكون وساطة برلمانية لحل مشاكل المواطنين وفي البرلمان البريطاني كان يحضر الملك بنفسه لسماع شكاوى المواطنين.

إذن التوصيات ملزمة ولن نستقبل أي مسؤول إلا بصفته وزيرا أو وكيل أول.

● خليل أبل: أود أن أسجل شكري للرئيس على دوره في الشعبة البرلمانية 12 ساعة عمل هذا جهد كبير تقوم به نشكرك عليه والعمل الديبلوماسي الشعبي الذي يتماشى مع العمل الديبلوماسي الرسمي والشكر خاص لكلمتك وهي تمثل الشعب الكويتي والشعوب العربية والإسلامية.

● عبدالله فهاد: هذا موقف ومتجذر وأصيل من قبل رئيس وأعضاء الوفد ونعطي درسا وثباتا على القضية والديبلوماسية برئاسة رئيس المجلس تعطي وجها مشرفا وتشهد ثمارها حتى في قلوب الشعوب العربية والإسلامية.

● الدلال: هناك نجاح للديبلوماسية البرلمانية فالزيارة للعراق تحقق الأمن للكويت ومصلحة الكويت والنجاح الآخر هو تمثيل الشعب الكويتي في الوقوف ضد التطبيع، والتحرك الذي قام به رئيس المجلس لصياغة البيان الختامي المتعلق بدعم القضية الفلسطينية هو جهد متميز وكبير جدا وفي النهاية وصل بيان الاتحاد يذكر النقاط الرئيسية التي قدمها الوفد الكويتي البرلماني. وهذا يعكس توجه صاحب السمو ويؤكد مدى صدارة واهتمام وصحة الموقف الايجابي لرئيس مجلس الأمة المتعلق بدعم القضية الفلسطينية والتعامل مع الكيان الصهيوني المحتل.

● مبارك الحجرف: في هذه اللحظة يجب ألا ننسى أن هناك مكتبا فنيا يعمل ليل نهار.

### الأسئلة

سؤال النائب عدنان عبدالصمد

اسامة الشاهين

الشيخ خالد الجراح ممتوسطا محمد هايف ومجموعة من النواب

خليل الصالح

د.خليل عبدالله

د.خالد الفاضل وصفاء الهاشم

مبارك الحريص

سعد الخنفور

راكان النصف

خلف دميثير وحمد الهرشاني

ناصر الدوسري وم.محمد الهدية

### تشكيل لجنة المرأة والأسرة بتزكية الهاشم والدوسري والدلال و فصل لجنة حقوق الإنسان مع الإبقاء على أعضائها السبعة

# المجلس يحيل الخطاب الأميري إلى لجنة إعداد مشروع الرد

د.جنان بوشهري ود.خليل عبدالله وحمدان العازمي وسعد الخراز وخليل الصالح ومحمد الجبري

الشيخ خالد الجراح متحدثا

الشيخ خالد الجراح متوسطا د.جنان بوشهري وخلف دميثير

مريم العقيل

علي الدقباسي

د.عادل الدمخي

صفاء الهاشم

الشيخ خالد الجراح وثامر السويط

**عمر الطبطبائي: ضرورة إقرار قانون القياديين فلا ينبغي أن تتحكم فينا الحكومة**

**الحجرف: كان الأولى فتح باب قيد الأسماء في الجداول الانتخابية.. والسوابق المخالفة لا يُعتد بها**

**البابطين: ضرورة وجود ربط آلي مع البطاقة المدنية لقيد الناخبين في الجداول الانتخابية**

لوزير المالية حول بنك الكويت المركزي.

● عدنان عبدالصمد: موضوع السؤال حول البنوك التي تحولت إلى الإسلامي وبعض القروض زادت بنسبة 60٪، والسؤال حول الضوابط والبنوك لا تلتزم بالضوابط التي وضعها البنك المركزي، والرد على السؤال غير صحيح وهناك تراخ في الرقابة على البنوك، ويجب الزام البنوك بالضوابط التي صدرت من البنك المركزي.

● سؤال النائب خليل عبدالله: لوزير التربية والتعليم العالي حول أعداد الكويتيين الحاصلين على شهادة الماجستير والدكتوراه.

● خليل عبدالله: كثيرون يسمون أنفسهم دكتور أو خبير ويوهمون الشعب بأن الشهادة حقيقية وأريد أن أنشر الإجابة حتى نعرف من الحقيقي من المزيف وفي هذه السنة اكتشفنا بعض الشهادات الثانوية من بعض الدول تأتي (مضروبة)، وبالمنطق والعقل بعد هذه العطل كيف سنكمل المنهج الدراسي والاثر على الجودة والتحصيل العلمي.

● سؤال النائب محمد المطير للوزير الجبري حول توزيع مزارع الأبقار.

● محمد المطير: هناك هيمنة من البعض للحصول على هذه المزارع ومنطقتنا معرضة للحروب والحكومة مو من أولوياتها الأمن الغذائي وهناك غياب للحكومة بشأن الأمن الغذائي. وفيما تبدأ الأزمة يبدأ معها الارتباك وتكون القرارات مستعجلة وتحت التوتر وواجب على الحكومة الانتباه للاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحولت المزارع إلى تفاخر.

● سؤال النائب علي الدقباسي لوزير الداخلية.

● علي الدقباسي: يجب تخفيف وتنسيق إجراءات المعاملات والمواطنون تعرضوا لضرر بسبب هذا الأمر، وزيارة صغيرة لبعض الادارات نشوف الازدحام في عصر الإنترنت ونحن نقول هذا الكلام بغرض الوصول للمصلحة.

● خالد الجراح: خلال اسبوع سيتم الاعلان عن تجديد إقامات الخدم الكترونيا وهذا الأمر يخدم 800 ألف والمعاملة التي تحتاج واسطة يكون استثناء.

● علي الدقباسي: يجب ان تكون هناك ميكنة لتعزيز مصالح للناس، ونقولك فيه خلل وانحراف بالسلطة ويجب التعامل مع الناس بمسطرة واحدة.

● عبدالكريم الكندري: أعترض على بند الإحالات وأنا قدمت اقتراحا برغبة حول عدم الاستعانة بالمدرسين من دول تلي الكويت في مؤشر التعليم وهذا الاقتراح رفض في اللجنة التعليمية، والكويت كانت تهتم بمن يدرس أبناءنا، واليوم نتعاقد مع دول تنافسنا في حالات الرسوب والفشل.

### الخطاب الأميري

يستكمل المجلس مناقشة الخطاب الأميري

● صالح عاشور (نظام): إشارة بموضوع الخطاب الأميري فنحن في نهايات دور الانعقاد ولا يجوز شهر اكتوبر ونناقش الخطاب الاميري، فيفترض إحالته للجنة، لكن لا يجوز استمرار مناقشته الى الآن، أرجو اتخاذ قرار في هذا الموضوع.

● أحمد الفضل: خطاب سمو الأمير الذي وُجه في دور الانعقاد الحالي هو رقم 3 التي وجهت في هذا الفصل ونلاحظ انه كل دور انعقاد يزيد خطابه وضوحا وتوضع التحديات امام الجميع بتحمل مسؤولياته وهو كان غاية في البلاغة ووضع النقاط على الحروف تحدث سموه على الإقليم الملتهب وحرية التعبير المنفلتة ثم وجه كلمة للحكومة والأعضاء.

تحدث عن مكافحة الفساد والصحة وتطوير التعليم وإصلاح الاقتصادي الوطني وهو خلق فرص عمل ووظائف، اقتصاد يوفر فرص عمل ونتاجها يدخل في الناتج المحلي للدولة غير ذلك فهو كلام عبثي.

يجب ان نعلم انه منذ عام 2012 الى 2016 بلغ خريجو الثانوية العامة 114 ألف خريج هؤلاء سيتوجهون الى سوق العمل من سنتين الى 4 سنوات وبعضهم لا يكمل، فمن عنده قدرة على استيعاب هذه الأعداد العاملة، وسيؤدي ذلك الى نسب غير مسبوقة من البطالة وما أدراك ما البطالة، وأهم عواملها هروب العمالة الجيدة من البلد، وهذا ما حدث ونراه من الكويتيين الذين يعملون في القطاع الخاص، ناقوس الخطر يجب ان يدق في هذه المرحلة.

تحدث سموه عن مكافحة الفساد فنقول ان هناك اختلاسات وهذا يضع مجلس الأمة على المحك، الناس سئمت وتعاني من أمور بسيطة جدا لا تستطيع الحكومة حلها، أهم شيء كسب ثقة الناس.

الحكومة لا تستطيع تجاوز حصى متطاير، وهي قضية تشغل أهل الكويت فمن المتسبب ومن المسؤول؟ البلاغ كان مصيره الحفظ لأن النيابة اعتمدت على لجنة شكلتها الوزارة وخلصت الى ان الأمور طبيعية وهذا في سيارات العالم أمر طبيعي وحفظت النيابة التحقيق.

التعليم والصحة فلا تطور للتعليم بوجود هذه المناهج ونفس طريقة التعليم وجودة المدرس واذا اخترب التعليم رحنا رغم اننا ندفع له اكثر من مليارَي دينار في الميزانية وندفع تسجيل ابنائنا في المدارس الخاصة.

لن يتطور مرفق التعليم إلا بإدخال جانب المنافسة فالدولة لا تمارس تقديم الخدمات الصحية، مستشفى جابر أكبر مستشفى في العالم وكان من الخطأ بناء هذا المستشفى بدون مواقف وبني في بلوك سكني ووضعه في هذا الحجم خطأ وكان الافضل من ذلك ان يبنى بدلا منه 5 مستشفيات في محافظات الكويت كلها.

إذا أتت الحكومة بخطط تعتمد فيها على التدريس والتطبيق من قبل الحكومة نفسها فلا طبنا ولا غدا الشر.

يجب ان يؤخذ كلام الأمير على محمل الجد ويحللوه، وسموه تحدث عن حرية التعبير وأكد سموه انه لم ولن يكون هناك سجين سياسي او معتقل سياسي في الكويت، وأتقدم لسموه بجزيل الشكر الذي تجاوز على من أساء له واختار اللجوء الى تطبيق القانون.

مالنا نردد ان الازدواجية اكبر خطر على الكويت، هذا هو أمير الإنسانية وأكد ان أغلب هؤلاء الذين كانوا يساهمون في انتشار الربيع العربي في الكويت كانوا في الاصل على جناسيهم مشاكل.

هذا المجلس مهما أصدر قوانين جيدة هناك انتهاك للحريات، فهذا شيء جيد.

سموه يقول ان بعد 50 سنة من الدستور ليس لدينا نضج وممارسات برلمانية سيئة، أنا أشعر بالحسرة والألم.

● مبارك الحجرف: الخطاب رسم خارطة طريق أو منهج معين للحياة، الخطاب ركز على النظام الديموقراطي فكرا ومنهجا، ومضى اكثر من 5 عقود على الدستور وكان هناك خطر على المساس بالتعديل لمدة 5 سنوات، ألم يأن الأوان ان يعاد النظر في الدستور لمزيد من الحريات ولترسيخ مبدأ تداول السلطة خاصة ونحن على أعتاب الألفية الثالثة من القرن الـ 21.

لا تنهض الأمم إلا بإصلاح التعليم والصحة فالعقل السليم في الجسم السليم، لكن كل يومين يأتي وزير ويرحل، لكن المطلوب ان تكون هناك استراتيجية واضحة من قبل الوزيرين مثل خطة الدولة 2035 تكون هناك خطة حقيقية للصحة والتعليم ايضا في 2035 وتتم محاسبتهما فيها.

نحن نتراجع من سيئ إلى أسوأ في القطاعين، هناك مدارس ستفتتح فيجب اختيار نوعية جيدة من المدرسين، ويجب اختيار الكادر الفني الصحي الحقيقي، هناك اكثر من طبيب طلعت شهادته مضروبة.

الخطاب ركز على حماية الوحدة الوطنية، اي شخص يضرب الوحدة الوطنية يجب ان يحاسب، الأجهزة المركزية في الدولة يجب ان تحقق في هذه الأمور ويجب حماية المجتمع من أي شيء يشق الوحدة الوطنية، الكويت خزينتها واحتياطاتها العامة مليئة والمواطن الكويتي يستاهل.

مرزوق الغانم: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة.

### التأمين الصحي على الأجانب

انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير اللجنة الصحية بشأن التأمين الصحي وفرض رسوم على الأجانب.

● أسامة الشاهين: مقرر اللجنة: اضافة القادمين (الزائرين) الى التأمين الصحي، يستهدف تقديم خدمة للزائرين بصفة مؤقتة وحق الوزارة مكفول للمرونة في استثناء بعض الجهات كالوفود الزائرة.

● علي الدقباسي: نريد أن تكون الأموال التي دفعت بمئات الملايين ان تستثمر بالشكل الصحيح، وصمة عار في جبين الكويت ووزارة الصحة.

ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار قضية دعم العمالة، وأن يكون هناك استثمار لأموال الناس وليس فقط ادخالها في ايراد الدولة، هذه الأموال هل هي ضرائب أم تأمين بفرض العلاج في ظل عدم فحص المستشفيات للعمالة ووضع المستشفيات ليس جديرا فإما أن تردوا الفلوس للناس أو استثمروها أو قولوا انها ضرائب.

● عادل الدمخي: أين مستشفيات التأمين الصحي؟ المواطنون يعانون بسبب مراجعة المستشفيات، عندما كان مرصودا لوزارة الصحة أن تأخذ التأمين الصحي لبناء المستشفيات، 50 دينارا وهناك رسوم أخرى مقابل لا شيء، لا توجد خدمات مقدمة، فلا خدمات طورت ولا مستشفيات اسست ولا اهتمام.

على وزير الصحة تفعيل القانون الصحي وان يقدم خدمات تليق بما يدفع وان ينشأ مستشفيات خاصة لعلاج الوافدين المؤمنين تأمينا صحيا أو يكون هناك حل للمؤمنين تأمينا صحيا ويكون هناك وقت للمواطنين.

● سعدون حماد: يفترض على الاخوان شرح الاقتراح بشكل مستفيض، أي شخص يدش الكويت لابد أن يكون هناك تأمين صحي لتغطية الفترة التي يمكث فيها في البلد.

● صفاء الهاشم: كنت أنظر مثل هذا التقرير منذ فترة، آن الأوان أن تكون هناك للمواطن ميزة عن الوافد لاسيما ان يكون آتيا للعلاج، هذا الشكر موصول لزملائي على الاقتراح، في 2018 أتى 621 ألفا و181 والدا زيارة دشوا علاج وطلعوا، مستشفى الولادة أفضل مستشفى في العالم، في المقابل عندي خدمات رائعة حطوه بالاسعاف، رقم مثل هذا إذن من المهم ان يكون عندنا زيادة للخدمات وهو رافد من روافد الزيادة هي كروت الزيارة.

المشكلة تكمن في التفاصيل يا حكومة انتبهي عندما نعطيكم قانونا على طبق من ذهب لا تلعبون في تفاصيله، الاستثناءات لابد أن تقف.

قيادي في «الدفاع» في دولة عربية أتى وأجرى عملية قسطرة في مستشفياتنا وخرج وهو كان زائرا ضمن وفد رسمي. ناقشونا في اللوائح التنفيذية للقوانين، لماذا تم الاستثناءات في عدم دفع رسوم صحية للوافدين، النص في صفحة 6 «يخرّع» تضمن النص جواز استثناء بعض الفئات من هذا القانون كزيارة رسمية ووفود رسمية أو ديبلوماسية، ترك أمر ذلك للائحة، وأنا أرفض هذا الأمر.

● اسامة الشاهين: نقوم بتدوين الملاحظة.

● صفاء الهاشم: اللائحة يجب أن تناقش مع النواب، فأرجو أن أكون موجودة وقت صياغة اللائحة.

● خليل الصالح: الحكومة كانت مهتمة بالأمر، لكن اسباب هذا القانون نجد أن هناك أهل البلد ليست لديهم أماكن والغرف كلها مليئة بالوافدين والنقاش أخذ بعدا اكبر من ذلك بل الكويتي يخرج للخارج بيتعالج في الخارج.

القانون يعطي فرصة لأهل الوطن يتطببون في بلادهم وكذلك تشغيل الشباب في مشاريع ويكون رافدا اضافيا للدولة.

● خليل عبدالله: القدرة وجودة الخدمات المقدمة من وزارة الصحة تحتاج إلى ثورة والوزير الحالي لا نحمله المسؤولية لكن مطلوب منه ان يأتي بمنظور صحي جديد لا يأتي وزيرا آخر يعرقله.

المجلس الأعلى للتخطيط مجلس استشاري، والقانون جيد سنصوت عليه، لكنه لا يعالج اصل المشكلة نحتاج الى فكرة جديدة للرعاية الصحية تعطى للمواطنين والوافدين.

● عبدالله فهاد: اغلب الشعب الكويتي يذهب للمستشفيات الخاصة والوزارة اليوم تدار بالشللية كلها أصل المشكلة ومبالغ ضخمة جدا تدفع في كل عام، ونتحدث عن ادارة مترهلة في وزارة الصحة.

● يوسف الفضالة: هناك قلق حقيقي والبعض بكرت زيارة يعالج ويأخذ أفضل الأدوية به ويفتتحون صيدليات يبيعون أدوية الكويت، والعلاج كان عن طريق التأمين الصحي وبالتالي لا بد من وجود تأمين صحي.

يجب عدم التوسع في اللائحة التنفيذية، نعم هناك بعض الوفود الديبلوماسية لها طبيعة خاصة، وعند وضعها أن يتم مراجعة اللجنة الصحية.

● رياض العدساني: يفترض بعد بناء المراكز تجهيز الكوادر الطبية، لكن يتم بناء المنشأة ولا يتم افتتاحها، أؤكد مع التقدير للجهود ان هناك نقصا في المتطلبات الرئيسية وبسبب زيادة التعداد السكاني يفترض ان تكون الخطة شاملة ووجهت سؤالا متكاملا لوزير الصحة بخصوص المدن والمراكز الطبية. الحكومة تتنازل عن اختصاص اصيل الى الديوان الاميري، وزارة الأشغال هي المعنية بالبناء وما حدث ان الديوان الأميري هو الذي بنى مدينة الجهراء الطبية. بالنسبة لمستشفى جابر تاخر افتتاحه 5 سنوات، مركزا القيروان والرميثية بهما نقص في الكوادر الطبية. افتتاح مركز الرحاب الصحي بعد إغلاقه فترة طويلة. نرفض إدارة القطاع الخاص للمستشفيات الحكومية ونرفض خصخصة القطاع العام وفق القانون وإذا تم ذلك فسأستجوب الوزير المعني إذا تمت خصخصة قطاعات مذكورة في القانون.

● عبدالوهاب البابطين: الأسرة الموجودة لا يمكن ان تغطي احتياجات المواطنين بسبب الضغط على المستشفيات سواء من المواطنين أو الوافدين والقانون مهم في 2016 عدد الزائرين 621 ألف زائر للكويت. وإذا أخذنا 1٪ من 621 فسيكون هناك 6000 شخص افترض انهم اتوا للاستفادة من الخدمات الصحية.

● صالح عاشور: المادة الأولى لا أستوعب الفقرة الأخيرة (وفق أحكام الشريعة الإسلامية) وأريد توضيحا من اللجنة، الكل تكلم انه لا توجد رواية حكومية حقيقية بالنسبة للصحة والعلاج. نجحنا في بناء مستشفيات كونكريتية ولم ننجح في علاج المريض سواء كويتي أو غير كويتي، ومعظم الكويتيين يتعالجون في الخارج لأنه لا توجد ثقة، ومهمتنا إعادة الثقة للمواطن بأن هناك علاجا حقيقيا بالكويت.

وعدم نجاح الوزارة في مهمتها ترسل العلاج الى غير الدول المتقدمة مثل الإمارات والسعودية وهذا دليل على أنه لا توجد رؤية صحيحة فالسعودية والإمارات كانوا يتطلعون للعلاج في الكويت. القريب من الوزير يحصل منصبا قياديا ومن ليس قريبا من الوزير لا يحصل منصبا قياديا في الوزارة. الرسوم الإضافية على القطاع الأهلي سوف تنعكس على المواطن.

● أسامة الشاهين: الشريعة الدستورية هي التزام من المشرع ما استطاع إليه سبيلا والتعديل فقط أضفنا «الزائرين بصفة مؤقتة» والنص هو لقانون 1991، ولم نقم بإضافتها.

● صالح عاشور: هل سنقتصر التأمين على شركة تطبق الشريعة فقط، الرسوم التي اضيفت على القطاع الاهلي عجيبة وكبيرة جدا وسينعكس على علاج المواطن ولم تقم بزيادة الرسوم على الوافدين، وترخيص المستشفى 1000 دينار والصيدلية 2000 دينار في حين ان العمليات والكشف لغير الكويتيين لم تقم بمراجعة الأسعار فيها.

● عدنان عبدالصمد: ابشر المواطنين بان الأزمة الصحية والحصول عليها سيحصل عندما يطبق هذا القانون، اتصور بالعكس القضية ليست وافدين، بل مشكلة ادارية ونظام صحي بالبلد. هناك شيء غير منطقي من يأتي كارت زيارة تقول له احصل على ضمان صحي يغطي فترة تواجده في البلاد، كيف سيطبق هذا القانون؟ نحن نأخذ الأمور بنظرة عاطفية ونصورها على انها بسبب الوافدين، حتى كروت الزيارة بالواسطات، حتى الجناسي بفلوس وكرت الزيارة بـ 1000 دينار، هذا القانون ليس علاجا وهل يحتاج الى قانون؟ قد يكون قرار من وزير الصحة او وزير الداخلية النظام الصحي للوافدين المقيمين هل استفادت منه الحكومة؟ بالتأكيد لم تستفد منه الحكومة بل شركات التأمين التي لا توردها الحكومة. وهناك قضايا بين الحكومة وشركات التأمين لا نصير عاطفيين، هناك نظام صحي ولكن لا نستفيد من الموارد استفادة سليمة. تهريب الأدوية، من يهرب الأدوية موجودون بالكويت القضية اكبر من ذلك، النظام الصحي يحتاج إلى إعادة النظر، أنت بالأساس لا تأتي بهم، القضية ليست كذلك وهذا القانون لن يحل المشكلة وباكر نقول الحصى والأمطار في الشوارع بسبب الوافدين!

● عمر الطبطبائي: هذا القانون قد يعالج جزءا من المشكلة لكن ليس كلها، المشكلة في المنظومة ككل.

● خالد الشطي: استغرب فرض تأمين صحي بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية وكأننا نريد تفصيل القانون لمصلحة شركة تأمين معينة تحت عنوان الشريعة الإسلامية، كل ما أخشاه أننا نريد اقرار القانون لشركة ستطلع من مئات الملايين.

هناك مسافرون يدخلون الكويت من دون قيزا ومن دون كارت زيارة، هناك جنسيات متعددة تدخل الكويت من دون تأشيرة دخول فكيف تطبقون القانون عليهم؟

كرت الزيارة لا بد قبل الذهاب «الهجرة» تأخذ وصل دفع التأمين الصحي، وإذا كرت الزيارة لم يطلع اساسا فأين تذهب فلوس التأمين الصحي؟

● مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على بداية الجلسة بطلب تخصيص ساعتين من جلسة لمناقشة الرعاية السكنية وكذلك قوانين حق الاطلاع وانشاء المختبرات والغذاء والأغذية وقانون العمل الأهلي وإذا كان هناك مجال لقانون السجل العيني.

(موافقة عامة).

● عدنان عبدالصمد: هناك بعض المشاريع بقوانين مدرجة ويجب حسمها لأن لها انعكاسا على الميزانية مثل هيئة الطرق.

سعدون حماد

د.خليل عبدالله وصلاح خورشيد واحمد الفضل وخليل الصالح

الشيخ د.باسل الصباح

شعيب المويزري

سمو رئيس الوزراء والشيخ خالد الجراح تتوسطهما صفاء الهاشم

د.عادل الدمخي ود.عبدالكريم الكندري

الشيخ خالد الجراح في حوار مع مبارك الحجرف

نايف المرداس ود.عادل الدمخي

صفاء الهاشم وعبدالله الرومي

د.حمود الخضير وعبدالوهاب البابطين وفراج العربيد

### تمديد فترة لجنة التحقيق في حادثة الأمطار إلى نهاية أبريل و استعجال مناقشة تقرير «الإسكانية» بشأن من باع بيته

# تخصيص ساعة لمناقشة «تطاير الحصى» في الجلسة القادمة

الشيخ خالد الجراح ود.خالد الفاضل مع مجموعة من النواب

الشيخ ناصر صباح الأحمد ود.حمود الخضير ومريم العقيل ود.خالد الفاضل وفهد الشعلة

حديث مشترك بين الشيخ خالد الجراح ود.خالد الفاضل ومبارك الحجرف ومتابعة من أسامة الشاهين

عبدالله فهاد

مبارك الحجرف

خالد الشطي

رياض العدساني

عدنان عبدالصمد

**الفضالة: إذا أكمل الشخص 21 سنة مباشرة وإلكترونياً يتم تسجيله في القيد الانتخابي**

**عبدالله: للأسف قرارات وتوصيات لجنة العرائض والشكاوى غير ملزمة للحكومة**

**عبدالصمد: نشكر رئيس وأعضاء الوفد البرلماني على موقفهم المشرف من القضية الفلسطينية**

● مرزوق الغانم: أطلب من لجنة الأولويات الانتهاء منها.

● عبدالكريم الكندري: القانون مهم وبديهي، ومحاولة تصوير القانون وكأنه هو الحل لمشكلة التركيبة السكانية فهو خاطئ، فإذا كان هناك حديث للتحامل على الوافدين فهناك قانون لوضع نسب للجاليات وتتعدل وفق أداء كل جالية وجرائمها، نعم القانون متطلب عالمي، لكن يبقى انه ليس هو الحل، وكنا نستطيع تطبيق هذا من خلال قرار من الوزارة المعنية، هذا الموضوع يرتبط بعدة مواضيع اخرى، منها الخدمات الصحية الموجودة في الكويت.
الجسد الطبي مهمة انسانية بالأساس، هناك قوانين مقدمة لضبط نسب الجاليات في الكويت.

● حمدان العازمي: على الجميع حتى الوفود الديبلوماسية أو الزائرة لا بد أن يضعوا عليها رسوما والوزارة التي أتت بالوفد تدفع عنه، يعني القانون على الجميع، كثير من المستوصفات المبنى موجود وقاطنو المنطقة لا يستطيعون ان يراجعوا المستوصف بسبب قلة الأطباء مثل ابوفطيرة.

● مبارك الحريص: مفترض ألا تتغافل اللجنة عن كثرة الإحالة إلى اللائحة الداخلية، والاستثناء من تطبيق القانون معناه ضرب بالقانون عرض الحائط، يحال للائحة الامور البسيطة وذلك يعيق تطبيق القانون. والمفترض ان المقيمين بالكويت كلهم مقيمون بصفة مؤقتة.

وجرى التصويت على المداولة الأولى وكانت النتيجة كالتالي:
الحضور 52
الموافقة 47
عدم موافقة 4
امتناع 1
موافقة على المداولة الأولى.

وجرى التصويت على المداولة الثانية:
الحضور 52
الموافقة 47
عدم موافقة 4
امتناع 1
موافقة ويحال الى الحكومة.

● وزير الصحة د.باسل الصباح: أشكر الجميع، القانون مهم وضروري، لسنوات عدة كانت الزيارات في السابق ودخول الوافدين الى البلاد وفق تأمين صحي، حصول الوافد من دون إقامة على الرعاية الصحية تكون للعمليات الضرورية ولا بد من وجود اقامة سارية المفعول.
خلال شهر واحد حصّلنا 3 ملايين و900 ألف دينار كويتي استفاد منه، 69 ألف معاملة خلال هذا النظام وفي 1/4 سيكون آخر يوم في العمل اليدوي.
وذلك من تاريخ 2019/1/27 إلى 4 مارس 2019.

● عدنان عبدالصمد: هل الملايين الثلاثة من وين استلمتها؟ هل من الوافدين ام شركات التأمين؟

● وزير الصحة: من الوافدين ومن شركات التأمين، وكان لا بد من التحول الى التحصيل الآلي بجانب اليدوي.

● عدنان عبدالصمد: وماذا حدث مع شركات التأمين التي لم تسدد الرسوم؟

● عبدالله الرومي: هذا عمل للوزير محل شكر.

● صفاء الهاشم: مشكلتنا في فلوس التأمين الصحي والوزير بدأ بالباب الإلكتروني وبدأ يحصل أموالا.

● وزير الصحة: القضايا قديمة قبل توليتي الوزارة، ورأيت ان المشكلة كانت كبيرة وعملنا ربطا آليا لفك الزحمة المفتعلة للتخفيف عن الوافد وتحصيل الضمان يدخل في حساب الوزارة مباشرة، هناك تحصيل سنوي يقدر تقريبا بـ 109 ملايين سنويا وقمنا بوقف هذا الاجراء الذي كان يتم في السابق.

● مرزوق الغانم: ترفع الجلسة.

## الحجرف والسبيعي: الهدف من استجواب وزير التجارة إصلاحي.. وعليه صعود المنصة

أكد النائبان مبارك الحجرف والحميدي السبيعي أن استجوابهما الذي تقدما به رسميا امس والموجه إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان والمكون من 5 محاور مستحق. وقال الحجرف في تصريح صحافي بمجلس الأمة إن الاستجواب يتناول المخالفات بوزارة التجارة والصناعة ومن ضمنها النصب العقاري الذي عانى منه المواطنون وذهبت أموالهم هباء منثورا. وبين ان الاستجواب يشمل ما تم من عبث في المال العام بصندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المخالفات في الهيئة العامة للصناعة والتجاوزات المالية والإدارية في الهيئات التابعة للوزير. ودعا الحجرف الروضان إلى صعود المنصة ومواجهة ممثلي الأمة حتى يعرف الشعب الكويتي ما تم من تجاوزات في هذا الجانب، مؤكدا أنه يجب ألا تكون الوزارة مكانا يوزع فيه الوزير المناصب كيفما يشاء. ورأى ان كل الوزراء ليسوا بمنأى عن المساءلة، في حال أخل أي منهم بواجباته الوطنية وواجبه الدستوري.

وأشار إلى أن هناك وزيرا آخر على المحك سيتم منحه فرصة أخيرة حتى يكون هناك متسع من الوقت وشفافية تامة في هذا الجانب.

وأكد عدم قبوله إحالة الاستجواب إلى المحكمة الدستورية او اللجنة التشريعية، داعيا المواطنين المتضررين من عمليات النصب العقاري والمشاريع الصغيرة لمتابعة الاستجواب متابعة حثيثة.

من جهته، أوضح النائب الحميدي السبيعي انه تم منح الوزير الروضان فرصة لأكثر من 6 أشهر وتم تأجيل الاستجواب 3 أشهر إضافية من دون أن يقوم بأي إصلاح حقيقي وبالتالي أصبح لا مفر من تقديم الاستجواب.

وأكد ان الهدف من الاستجواب ليس التهديد بل الإصلاح، متمنيا ان يصعد الوزير المنصة في جلسة 19 الجاري ويفند محاور الاستجواب.

ولفت إلى ان الاستجواب تطغى عليه الصبغة القانونية أكثر من السياسية وهناك مستندات وأدلة وثبوتيات على كل محاوره ستعرض عند مناقشته.

وأكد ان حق المواطنين لن يضيع سواء من تضرروا من النصب العقاري او المشاريع الصغيرة او الهيئة العامة للصناعة او بقية الهيئات التابعة للوزير. وبين السبيعي ان المرحلة اللاحقة ستكون النظر فيما إذا كان الاستجواب يرقى لطرح الثقة ام لا. وأضاف ان الاستجواب هو قناعة شخصية له وللحجرف وبناء على تلك القناعة قدما الاستجواب، مؤكدا ان التنسيق مع النواب سيكون بعد الاستماع الى مناقشة المحاور. وتمنى السبيعي على النواب عدم الحكم على الاستجواب بتجديد الثقة بالوزير من عدمه قبل انتهاء جلسة مناقشة الاستجواب.

### مرشح الدائرة الثانية افتتح مقره الانتخابي مساء أمس الأول

# الشهاب: الشعب الكويتي لا يستحق المرور بالأزمات الحالية

مرشح الدائرة الثانية مؤيد عبدالله الشهاب يستقبل الناخبين

الشهاب مع عبدالعزيز عاشور

مؤيد الشهاب متوسطا الحضور ويبدو اسماعيل الحبيب (محمد هاشم)

الشهاب متوسطا الزميل يوسف كمال وأحد الحضور

**بدر السهيل**

دعا مرشح الدائرة الثانية مؤيد عبدالله الشهاب الحكومة إلى أن تكون البنية التحتية التي كانت مبنية على أسس متينة في ستينيات القرن الماضي هي أساس نهضتنا وتميزنا حتى عهد قريب وأن كانت الحكومة فعلا جادة، لأن تعود الكويت درة كما كانت فعليها التركيز على البنية التحتية على تنمية وأن لا نرى شوارعنا بهذه الصورة ففي فترة أمطار خير كانت علينا ونحن دولة تتمتع بميزانية تنافس أغنى الدول وتجنب الأسباب التي أدت إلى كارثة الأمطار نهاية العام الماضي.

وشدد الشهاب في كلمة له خلال افتتاح مقره الانتخابي بضاحية عبدالله السالم إلى أن الشعب الكويتي لا يستحق أن يمر بهذه الأزمات البسيطة من صحة وتعليم وغيرها من التي أصبح المرشحين يستخدمونها كديباجة حديث فبدلا من التخطيط للمستقبل نجد أنفسنا غارقين في البحث عن حلول لمشاكلنا.

وقال الشهاب إن الكويت كانت درة الخليج العربي بسبب الاعتماد على التعليم وكوادره المتميزة من جنسيات عربية كانت تتفوق علينا تعليميا واليوم ما نحتاجه هو أن تكون البيئة التعليمية أكبر وأكثر تطورا خصوصا لو كنا نعي حجم ما تتجه اليه الكويت في 2035 فهذا النوع من التعليم يحتاج مستوى عال من التشريع يواكب حجم خطة التنمية وأين ستضعنا في بين الدول.

وبيّن الشهاب أن مجلس الأمة عليه دور كبير في توفير القوانين التي من شأنها أن تنظم العمل الحكومي، إضافة إلى مراقبة ذلك العمل وتقيمه والأخذ بيد المقصرين من خلال ما أتاحه الدستور الكويتي للنواب من أدوات حقوق المراقبة والمساءلة.

وقال: إن هذا المقر هو مقر لأبناء الكويت جميعا ونحن نؤمن بأننا بتعاوننا وتكاتفنا في العمل بكافة المجالات نستطيع أن نجعل الكويت التي يتحدث عنه الجميع اقتصاديا واجتماعيا وحتى في اعمال الخير والأيادي البيضاء أن تكون أفضل فنحن نملك مقومات الإنسان المطلع المتميز، وأنا لم أترشح إلى المجلس إلا لأنني مؤمن بأن هذا الوطن يستحق منا أن نبذل له الغالي والنفيس، لذلك أقف اليوم أمام أبناء وطني دعيا الله أن يوفقنا جميعا من أجل خدمة وطننا والمحافظة عليه في ظل توجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد.

جانب من الحضور

### مرشح الدائرة الثانية أقام ندوة «المرأة الكويتية بين عدالة الدستور وتعسف القوانين»

# الحمد: عمل حثيث لتنال المرأة الكويتية حقوقها غير منقوصة وكابوس الكويتية المتزوجة من أجنبي يجب أن ينتهي إلى غير رجعة

مرشح الدائرة الثانية م.أحمد الحمد خلال الندوة

ناخبات الدائرة الثانية يستمعن لحديث المرشح الحمد (محمد هنداوي)

رشيد الفعم

تحت عنوان «المرأة الكويتية بين عدالة الدستور وتعسف القوانين»، عقد مرشح الدائرة الثانية م.أحمد الحمد أمس ندوة نسائية حضرها عدد كبير من سيدات الدائرة الثانية للاستماع إلى برنامج الحمد الانتخابي بشكل عام وبرنامجه بخصوص المرأة الكويتية بشكل خاص، بالإضافة إلى تبادل وجهات النظر والاستماع إلى مشاكل النساء الكويتيات وطرح الحلول والآليات المدروسة لتنال المرأة الكويتية كامل حقوقها غير منقوصة، وذلك في مقره الانتخابي في منطقة المنصورية، حيث أدارت الندوة الإعلامية وداد رمضان.

استهل الحمد الندوة بالتأكيد على أن ما يطلق عليه حقوق المرأة الكويتية في الكويت هو مفهوم عائم غير محدد المعالم وتتم المتاجرة به من قبل من يريد الوصول لينساه فور وصوله أو قبل وصوله بقليل، مشيرا إلى أن ما حصلت عليه المرأة الكويتية ما هو إلا قشور وفتات وذر للرماد في العيون لإيهام العالم خارج الكويت قبل داخلها بأن الحكومة قدمت للمرأة فرصها الدستورية والقانونية، مشيرا إلى أن ما حصل ويحصل في الكويت هو انتهاك صارخ وواضح للدستور الكويتي في مادته 29 والتي تنص على أن «الناس سواسية في الحقوق والواجبات، ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين»، مؤكدا على أنه سيعمل على تفعيل مواد الدستور بالنسبة للمرأة الكويتية بشكل خاص وبالنسبة للواقع السياسي والاقتصادي بشكل عام.

وأشار الحمد إلى معاناة المرأة الكويتية بمختلف الشرائح من المتزوجات من غير كويتي والمطلقات والموظفات في القطاعين العام والقطاع الخاص، منوها بدور المجتمع المدني في تقديم الآراء والمقترحات والحلول والمشاركة في تنفيذها، خاصة أن عقلية المجتمع المدني تختلف اختلافا جذريا عن العقلية الحكومية من حيث التنوع والابتكار والتحرر من القيود الرسمية وبعد النظر وتعدد الحلول.

وأكد الحمد بأن كابوس وهاجس المعاناة الذي تعيشه المرأة الكويتية المتزوجة من أجنبي بخصوص مستقبل أبنائها، وتواجه بسببه الكثير من الصعوبات والمعوقات الناتجة عن التفرقة يجب أن ينتهي إلى غير رجعة، مشيرا إلى أنه ورغم مرور نحو 13 عاما على اكتساب المرأة الكويتية لكامل حقوقها السياسية، لكنها تعاني من صعوبة في منح جنسيتها لأبنائها في حال كانت متزوجة من غير مواطنها، ومشيرا إلى أن أعداد الكويتيات المتزوجات من أجانب تبلغ نحو 20 ألفا، بحسب إحصاءات رسمية، فيما لا توجد أرقام رسمية بعدد الأبناء، ومستغربا في الوقت نفسه تأخر صدور قانون الجنسية الذي يساوي بين المرأة والرجل على الرغم من أن اللجنة التشريعية في مجلس الأمة انتهت من إقرار قانون يمنح الجنسية لأبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتي في يناير 2017.

مرشح الدائرة الثانية م.أحمد الحمد

وتناول الحمد مشكلة القرض الإسكاني، الذي تساوت فيه المرأة مع الرجل من حيث المبلغ المستحق، بعد أن كانت المرأة تحصل فقط على نصف ما يمنح للرجل، وهو يسري فقط على المطلقة والأرملة ولا يسري على المتزوجة من غير الكويتي وهذا أيضا مخالف للدستور وضد مبدأ المساواة.

كما استنكر الحمد ما يحصل بخصوص العقار الذي تشتريه الأم المتزوجة من غير كويتي من مالها الخاص، ولا يجوز لابنها أن يتورثه وهذا أمر مخالف للقانون والدستور والشرع أولا! ونحن نستغرب أيضا التأخر في هذا الأمر علما بأن اللجنة أقرت أيضا تعديلا قانونيا، يقر لأبناء الأم الكويتية المتزوجة من غير كويتي حق وراثة منزل والدتهم بعد وفاتها بما ينسجم مع أحكام الدستور، خلافا للنص القانوني القائم حاليا.

وأكد الحمد أنه لا يوجد مستفيد من التمييز القانوني ضد المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي لأن المجتمع كله متضرر، معتبرا بأن القانون متعسف في حق المرأة الكويتية ليس فقط لأنه يحرمها من منح الجنسية لأبنائها ولكن من ناحية اختيارها لشريك حياتها، وأن مواد قانون الرعاية السكنية انطوت على تمييز منهي عنه بين المواطن الكويتي المتزوج من غير كويتية والمواطنة الكويتية المتزوجة من غير كويتي، فقصرت الحق في الحصول على المزايا العينية والنقدية المقررة بقانون الرعاية السكنية على الأول وأجازت له التقدم بطلب الحصول على البدائل السكنية المختلفة، بينما حرمت الأخيرة من الحصول على هذه الرعاية ولم تجز لها الإفادة من أي من هذه البدائل السكنية، وهو ما من شأنه الإخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ويمثل اعتداء على الحرية الشخصية وحق المرأة الكويتية في اختيار زوجها.

كما أشار الحمد إلى الفجوة المسجلة بين المرأة والرجل في تقلد المناصب القيادية، حيث «لا تزيد نسبة النساء في مراكز القرار على 11,9٪، في حين أنهن يمثلن 64٪ من المقاعد الدراسية، و59٪ من قوة العمل».

وتطرق الحمد إلى مشكلة أبناء المواطنة «من غير محددي الجنسية» والذين يعينون بعقود العمل مقابل أجر فلا يتمتعون بإجازات ولا بأيام مرضية. «ويبلغ عدد هذه الفئة الكريمة المظلومة قرابة 96 ألف شخص، بحسب بيانات رسمية».

وبين الحمد أن قانون الجنسية الكويتي يتناقض مع العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الكويت، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية حقوق الطفل، مشيرا إلى أن الحكم الذي صدر عن المحكمة الدستورية وحصن قانون الرعاية السكنية وقصرها على الرجل باعتباره القوام هو فصل جديد من رفض الدولة منح المرأة كل حقوقها الأساسية وعلى رأسها الحق في السكن والحق في تمرير جنسيتها إلى أبنائها في حال زواجها من غير كويتي.

وأكد الحمد أن الحلول الترقيعية وبالقطارة والمنة مفضوحة وغير مقنعة وليست مبررة ومنها مثلا مبادرة تمكين المرأة وهي مبادرة رفضتها نساء الكويت لأنها تعتبر بديلا عن المساواة بين الرجل والمرأة حيث طالبت النساء الكويتيات بالمساواة بين الرجل والمرأة وليس التمكين كما يردد بعض نواب المجلس رافضات تهميش المرأة الكويتية.

وفي ختام الندوة، تقدم الحمد بالشكر والتقدير لكل نساء الكويت بشكل عام والنساء الحاضرات بشكل خاص، راجيا من الله سبحانه وتعالى أن يقدم لهن أقصى ما يمكن تقديمه لأنهن قدمن للكويت أقصى ما يمكنهن تقديمه وضحين بدمائهن ووقتهن وصحتهن وأموالهن فداء للكويت وأهل الكويت.

## المستجوبان: نقدم استجوابنا تصويباً لأداء وزير التجارة وانطلاقاً من مسؤوليتنا التي حملتنا إياها إرادة الأمة

# السبيعي والحجرف يستجوبان الروضان في 5 محاور

قدم النائبان مبارك الحجرف والحميدي السبعي أمس استجوابا إلى وزير التجارة ووزير الدولة لشئون الخدمات خالد الروضان من 5 محاور جاء نصه كالتالي:

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد،،،،،

استنادا لأحكام المادة 100 من الدستور نتقدم بالاستجواب المرفق الى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد ناصر عبدالله الروضان، متضمنا الموضوعات والوقائع وفق المحاور التالية:

1ـ التعدي على القانون والمال العام وارتكاب التجاوزات الادارية والمالية وانعدام الدور الرقابي في وزارة التجارة.

2ـ الاخلال بحقوق الموظفين ومحاربة الكفاءات الوطنية وانتشار المحسوبية في جميع الهيئات التابعة لاشراف الوزير المستجوب.

3ـ التجاوزات الادارية والمالية والتعدي على المال العام في الهيئة العامة للصناعة.

4ـ التجاوزات الادارية والمالية في اعمال الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5ـ اهدار المال العام بعدم استكمال الاجراءات الرقابية بالمخالفة لتعليمات ديوان المحاسبة وعدم التعاون مع الديوان وتضليله واخفاء البيانات والمستندات اللازمة عنه، وعدم تحصيل الديون المستحقة للدولة لدى الغير بما أضر المال العام مخالفة قواعد اعداد الميزانية والانحراف في التقديرات.

مع خالص الشكر،،،،

مقدمو الاستجواب

مبارك هيف الحجرف، الحميدي السبيعي

استجواب موجه الى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات بصفته

يقول الله عز وجل في محكم كتابه الكريم: «ان أريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب».

رغبة في تحقيق الاصلاح انطلاقا من المسؤوليات والامانة التي حملتنا اياها ارادة الامة، وحرصا على الصالح العام، وتصويبا لأداء وزير التجارة والصناعة الذي تولى الحقيبة الوزارية بموجب المرسوم رقم 312/2016 الصادر بتاريخ 2016/12/10 نقدم هذا الاستجواب مع كل الاحترام والتقدير لشخص الوزير، الا أن تحقيق الاصلاح أكبر من شخوصنا.

لقد تم تنبيه الوزير المستجوب لكثير من الملاحظات والتجاوزات والمخالفات في وزارة التجارة والهيئات التابعة له ومن ثم تدرجنا معه حتى وصلنا الى التلويح بالاستجواب، ولكن مع الاسف تمادى وزير التجارة والصناعة في التجاوزات لكسب بعض الولاءات دون ان يسعى للاصلاح. ان الشعور بخطر تلك التجاوزات لا يقف عند مخاوفنا فهو امر بات مستقرا لدى الكثير من المواطنين ومن العاملين في وزارة التجارة وفي الهيئات التابعة للوزير الرافضين لتلاعب الوزير بمقدرات الدولة وثرواتها واستمرار التجاوزات والتنفيع وانتهاك حرمة المال العام وهدر لحقوق المواطنين والموظفين في قطاعات الوزارة وهيئاتها ومع ذلك حرصنا على التدرج في المساءلة وقدمنا الأسئلة وفق احكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الامة ولكن مع الاسف الى هذه اللحظة كثير من الاجابات لم ترد الينا في صمت مريب من الوزير في استهتار واضح تجاه الادوات الدستورية، وذلك امر يكشف ان الحكومة التي لديها وزراء غير اكفاء وغير قادرين على الرد على الأسئلة البرلمانية لن يكونوا قادرين على ان يحققوا الاصلاح المطلوب وتنفيذ الاصلاحات التي تدعيها الحكومة.

كنا نتمنى خلال تتبع جهود وزارة التجارة والصناعة والهيئات والمؤسسات المستقلة والملحقة بالوزارة او بالوزير أن نكون مخطئين فيما نعتقد به، الا أن عامين مضوا من تولي الاخ الوزير الحقيبة الوزارية ولا زالت جهود الاصلاح حبرا على ورق ولا زالت المخالفات والتجاوزات سواء التي ثبتت قبل توليه الوزارة او ما وقع بعد ذلك قائمة، بل أنها تزداد سوءا، بل أن استمرار تلك المخالفات والتجاوزات لا يعبر الا عن امرين اولهما فشل الوزير في تحقيق الاصلاح وثانيهما التراخي عن محاسبة المقصرين وعدم ممارسة دوره الاشرافي في محاسبة المتجاوزين وردعهم مما شجعهم وغيرهم على التمادي.

لقد كنا نتطلع الى ان يكون الوزير متوافقا مع الكثير من الطموحات خاصة فيما يتعلق بمواجهة انخفاض اسعار النفط او تقلبات الاسعار بما يستلزم توفير ايرادات بديلة وتعزيز التجارة الداخلية والمحلية ومشاريعها والنهوض بمجال الصناعة الا أن الواقع أثبت تقاعسا على القيام بالواجبات اللازمة التي يمكن ان تخلق ايرادات بديلة لايرادات النفط والفشل في خلق صناعات تدعم الاقتصاد المحلي وتحقق الاكتفاء الذاتي، علاوة على افشال كل طموح نحو تحويل الكويت الى مركز تجاري ومالي، وتحول طموح المشاريع التجارية الرائدة وحلم الصناعات الوطنية الى الاحباط بسبب سياسة التنفيع وهدر المال العام، بما لم يعد معه مجال لالتماس العذر لأداء الوزير، وأكبر دليل على ذلك ان جل ما يتباهى به وزير التجارة والصناعة هو تطبيقات للخدمات الالكترونية.

لذا وعلى ضوء ما تقدم كان لابد من أن نقدم هذا الاستجواب ليس ابراء للذمة وانما وضع الاخ الوزير امام حدود مسؤولياته ومحاسبته فيما تخاذل به من احترام تطبيق القانون وقصر به في الاشراف والرقابة على عمل الوزارة والهيئات والمؤسسات الملحقة والمستقلة.

المحور الأول: التعدي على القانون والمال العام وارتكاب التجاوزات الادارية والمالية وانعدام الدور الرقابي في وزارة التجارة:

أخل وزير التجارة والصناعة في القيام بالواجبات المنوط امرها به وفشل في الارتقاء بالنشاط التجاري رغم اقرار التشريعات اللازمة لتدعيم اي جهد للعمل على ايجاد نشاط تجاري قوي يخدم تحول الكويت الى مركز تجاري ومالي، في ظل انعدام اي سياسة او استراتيجية للنشاط التجاري والصناعي، واقتصار الجهود على الاجتهادات التي لم تحقق أي أثر يذكر، في الوقت الذي ثبت معه فشل الوزارة في الرقابة على الشركات مما اخل بحقوق المساهمين وانعكس ذلك الاداء المتدني على الوضع التجاري وسمعة الكويت، مما ولد الاحباط ليس بين المستثمرين وانما عامة المواطنين، ولم يستفد من ذلك الا المتجاوزين على القانون واصحاب الشركات الوهمية وشركات النصب والاحتيال.

ولعل من أخطر تلك التجاوزات ما حدث من عمليات النصب والاحتيال التجاري في المعارض ومنها المعارض العقارية، وكأن وزارة التجارة والصناعة مغلولة اليد عن ممارسة اي دور في ذلك، بما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الامر يتعدى التقصير الوظيفي الى التواطؤ المتعمد من قبل بعض القياديين دون رقابة على ادائهم من قبل الوزير الا اذا كان على علم في مثل ذلك وصمت، وهنا نكون امام جريمة أكبر في حق الوطن وحق المواطنين.

تسببت وزارة التجارة والصناعة بتقاعسها وتخاذلها عن مباشرة اعمالها عند تنظيم المعارض العقارية في اضاعة حقوق المواطنين واموالهم الذين قاموا بشراء قسائم وعقارات لم يستطيعوا تسجيلها او نقل ملكيتها نظرا لتلاعب بعض الشركات العارضة بملكيات الاراضي والقسائم المطروحة وثبت انها محملة بالتزامات مالية لصالح الدولة او مرهونة للدولة او البنك او حتى غير مملوكة للشركة المسوقة.

وبهذا تضحى وزارة التجارة والصناعة مسؤولة مسؤولية قانونية عن اهدار اموال هؤلاء المواطنين والمشاركة في عملية النصب العقاري الذي تعرضوا لها تحت رعاية الوزارة، خاصة ان المواطنين قاموا بالشراء بعد التأكد من ان هذه المعارض العقارية تحت رعاية وزارة التجارة والصناعة التي من المفترض انها محل ثقة للمواطنين جميعا خاصة ان افتتاح هذه المعارض تم برعاية واشراف ورقابة وزير التجارة والصناعة مما اضفى امانا مزعوما امام المواطنين وحثهم على الشراء دون تخوف من عمليات نصب وخلافه.

ان وزارة التجارة والصناعة لم تقم بواجبها بالتحقق من ملكية بعض الشركات المشاركة في المعارض للعقارات والاراضي المعروضة للبيع ولم تقم بمراجعة التسجيل العقاري بوزارة العدل بشأن الاراضي والعقارات التي سيتم طرحها في هذه المعارض العقارية لتتحقق من خلو هذه الاراضي والعقارات من الرهن او الحجز من قبل اخرين تمنع تسجيلها باسم المشترين الجدد.

كما لم تقم بمراجعة البلدية للتحقق من خلو هذه الاراضي والعقارات من ثمة مخالفات تعيق تسجيلها باسم المشترين الجدد، ولم تقم بمراجعة وزارة المالية للتأكد من خلو المشاريع المعروضة للبيع من ثمة ديون او رسوم للدولة او الاخرين خاصة ون بعض الشركات المشاركة في هذه المعارض مدينة للدولة.

لم تقم الوزارة بدورها المنوط في الزام الشركات في المعارض التسويقية العقارية وضع المخططات المعتمدة من البلدية في مكان بارز اثناء فترة العرض مما استحال على المشترين الجدد تحويل القسائم المشتراة بسبب بعض من هذه المخالفات.

ان مجلس الوزراء قام باصدار قرار تم التأكيد عليه في برنامج الاصلاح الحكومي الذي اقر في 2016 بالتزام الوزارات والجهات الحكومية بالهيكل التنظيمي للجهة وبحال التغيير يجب اخذ موافقة مجلس الخدمة المدنية الا ان وزير التجارة لم يلتزم في هذا القرار وأصر على مخالفاته.

ان المواطن لايزال يعاني من ارتفاع الاسعار، ولا تزال وزارة التجارة والصناعة متخاذلة عن القيام بما هو مطلوب للحد من ارتفاع الاسعار، وذهبت كل التصريحات التي لا نسمعها عن السعي لضبط الاسعار وخفضها ادراج الرياح، فهي تصريحات لم تكن الا لاستيعاب السخط الشعبي خلال شهر رمضان دون نتائج تذكر.

وها نحن نواجه مصيبة اخرى الا وهي سحوبات البنوك وما يتخلل بعضها من غش وعدم شفافية فالقانون رقم 1995/2 الزم وزارة التجارة والصناعة بالاشراف والرقابة على جميع اساليب البيع للأسعار المنخفضة وعلى عروض الجوائز المجانية (منها سحوبات البنوك) وجميع الاعلانات التجارية الخاصة بترويج السلع والخدمات.

ثانيا: الاخلال بحقوق الموظفين ومحاربة الكفاءات الوطنية وانتشار المحسوبية في جميع الهيئات التابعة لاشراف الوزير المستجوب

ثبت ان وزارة التجارة والصناعة تقاعست عن شغل وظائف الهيكل التنظيمي رغم سابق التحذير من ذلك في تقرير ديوان المحاسبة 2017/2016 الا انها استمرت في تماديها على هذا النحو.

كما تبين صرف آلاف الدنانير على عدد من المهندسين دون وجود ما يدل على انتقالهم لمواقع العمل الميدانية وتحميل المال العام آلاف الدنانير سنويا بسبب صرف بدل طبيعة عمل ومكافأة تشجيعية لوظائف تفتيش لموظفين لا تدخل وظائفهم ضمن تصنيف وظائف التفتيش ومستمرة المشكلة منذ 2015 دون ان تعالجها الوزارة رغم سابق التحذير في تقرير ديوان المحاسبة 2017/2016.

ان تلك التجاوزات المالية جاءت على سبيل المثال وليس الحصر وهي جزء من تجاوزات مالية وادارية جسيمة، وتعكس نهج القياديين في الوزارة في التطاول على المال العام، واهداره دون رادع لهم، كما أن ذلك صورة من صور الفساد الاداري الذي اصاب الوزارة وهضم حقوق الموظفين في الترقيات والتعيينات والمكافآت لمصلحة البعض دون الآخرين، وبات معيار المعرفة الشخصية أسمى من الولاء الوظيفي.

ثالثا: التجاوزات الادارية والمالية والتعدي على المال العام في الهيئة العامة للصناعة: يتضح الخلل من خلال مقارنة الحساب الختامي للهيئة العامة للصناعة لميزانية العام 2018/2017 مع الحساب الختامي لكل من ميزانية 2016/2015 و2017/2016 حيث انخفضت نسبة الايرادات الفعلية عن المتوقعة في الميزانية للعام 2018/2017 الى 12,5٪ بعدما كانت في الحساب الختامي لميزانية 2016/2015 بنسبة 25,8٪

وفي ظل الحاجة الى تطوير الصناعات الوطنية وتشجيعها وخلق الاكتفاء الذاتي من تلك الصناعات نجد استمرار تدني نسب الانجاز للمشاريع الانمائية المتضمنة برنامج عمل الحكومة للسنة المالية 2018/2017 فيما يتعلق بنشاط الهيئة، وتكرار عدم الدقة في اعداد تقديرات الميزانية والانحراف فيها، وتضخم رصيد ذمم الايرادات بمبلغ 21 مليون دينار وهي مبالغ مستحقه للهيئة عن قيمة مياه التبريد المزودة للشركات النفطية والمبالغ المستحقة عن الايجارات والمخالفات على القسائم الصناعية والتجارية والحرفية والخدمية، اذ ان التقاعس والاخلال بالواجبات الوظيفية في هذا الشأن فيه هدر للمال العام وتجاوز عليه وتنقيع للغير، وللأسف الشديد فان تلك التجاوزات في تزايد دون معالجة ودون ممارسة لوزير التجارة والصناعة لأي دور رقابة وتنفيذي أو دور في المحاسبة والمساءلة خاصة أن الوزير يرأس مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة وليس فقط مشرفا عليها.

كما اثبتت البيانات والمكاتبات المتبادلة بين ادارات الهيئة وقع الكثير من السرقات المتكررة في بعض المناطق الصناعية وهي منطقة الشعيبة الغربية ومنطقة امغرة الصناعية خلال الفترة الاخيرة، ولم تتخذ الوزارة الاجراءات الكافية تجاه هذه السرقات والذي يعني تقاعس الهيئة العامة للصناعة في اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو ابلاغ السلطات الأمنية بهذه السرقات.

ان الفشل الواضح في ادارة الهيئة العامة للصناعة لا يمكن السكوت عليه في ظل استمرار عدم شغل الوظائف الشاغرة في الهيئة. كما ان الهيئة قامت بتصرفات مالية دون اخطار ديوان المحاسبة بالمخالفة لقانون حماية الاموال العامة فيما يتعلق بالاستثمار داخل وخارج الكويت بقيامها بانشاء ودائع ثابتة بمبالغ ضخمة. وتخصيص قسائم واستغلال مواقع لغير المشروع الصناعي وذلك بالمخالفة للتنظيم الصناعي وعدم القيام بواجباتها المقررة مما أدى الى التعدي على المال العام على مرأى ومسمع منهم وبعلمهم.

وفي ظل حاجة البلاد الى الاستفادة من بعض المواقع لتوفير المساكن الحكومية عبر المؤسسة العامة للرعاية السكنية نجد التأخر والتقاعس من قبل الهيئة العامة للصناعة في معالجة الاطارات المستعملة والتالفة وعدم قيامها باصدار ضوابط عمل وتدوير الاطارات وابرام عقود تنظم العلاقة بين الطرفين وتحديد القيمة الايجارية للمساحات المستغلة وعدم محاسبة الشركات.

رابعا: التجاوزات الادارية والمالية في اعمال الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة:

اننا نواجه من خلال ما يدور في الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ليس مجرد مخالفات مالية او تجاوزات ادارية او اخطاء وظيفية وانما نحن بصدد جريمة فيها استيلاء على المال العام دون وجه وتمكين اخرين من اموال الشعب وامام جريمة تمس صندوق رأس ماله مليارى دينار كويتي، ولقد بلغ الاهمال في الرقابة خطرا لا يمكن السكوت عنه.

ومثال ذلك التجاوز على المال العام لمصلحة مبادرين معينين بالمخالفة للقانون بلغ مدى تكرار التعاقد مع نفس المبادرين دون اخذ التعاقد السابق بالاعتبار مما ترتب عليه تجاوز مبلغ تمويل الصندوق النسبة المقررة قانونا.

كما ارتكب الصندوق اخلالا بواجباته الوظيفية وهدر المال العام ووضع المبادرين تحت رحمة البنوك، بتعاقد الصندوق مع اربعة بنوك للاستفادة من خبراتها في مجال مخاطر التمويل وعمليات الائتمان وتحصيل الاقساط من العملاء تحت مسمى عقود تحصيل وتوريد ومتابعة تمويل المشروعات. ومنح ذلك الامر للبنك الحق في خصم اي مبالغ تستحق له من اي حساب للصندوق خلال 14 يوم من بعد تقديم البنك لكشف شهري بالمبالغ المطلوبة وبلغت اجمالي مستحقات البنوك مليونا و38 الف دينار حتى 31 اغسطس 2018 وقد ادى ذلك الى حلول البنوك محل الصندوق بالمخالفة للقانون في تلقي طلبات التمويل من اصحب المشاريع وأدى ايضا الى خسارة الصندوق لنسبة 125٪ من ايراداته الادارية المحصلة من المبادرين لتغطية مصروفاته التي خصصها القانون، ورغم كل ذلك فالبنوك المتعاقد معها لم تلتزم بإجراء زيارات ميدانية ربع سنوية للمشروعات وفقا للتعاقد، كما لم تعرض العقود على ديوان المحاسبة لأخذ موافقته المسبقة بالمخالفة لقانون انشاء ديوان المحاسبة.

ان القائمين على الصندوق لم يجدوا من يراقبهم ويحاسبهم في ظل تقاعس الوزير المستجوب عن سلطته ومسؤولياته فقد اكتشف ديوان المحاسبة وجود ارقام متشابهة لأكثر من عقد من عقود التمويل المبرمة بين الصندوق والمبادرين، وعدم قيام الصندوق بتحويل مبالغ التمويل للمبادرين رغم حلول اجال استحقاق الاقساط وعدم تمكن المبادرين من الاستفادة من التمويل بعد استكمالهم للاجراءات. كما تبين وجود ضعف وقصور في انظمة الرقابة الداخلية وعدم انعقاد اللجنة الفنية الدائمة لمراجعة تقييم المشروعات والتمويل لفترات طويلة.

اننا نجد ان القائمين على الصندوق فشلوا في اتخاذ الاجراءات اللازمة للتعاقد مع الهيئة العامة للصناعة بشأن تخصيص اراض للمبادرين وهو ما يكشف سوء التخطيط وفشل الأداء.

خامسا: اهدار المال العام بعدم استكمال الاجراءات الرقابية بالمخالفة لتعليمات ديوان المحاسبة وعدم التعاون مع الديوان وتضليله واخفاء البيانات والمستندات اللازمة عنه، وعدم تحصيل الديون المستحقة للدولة لدي الغير بما أضر المال العام مخالفة قواعد اعداد الميزانية والانحراف في التقديرات.

بات واضحا فشل الوزير المستجوب في تحقيق الايرادات اللازمة لعدم وجود سياسة مالية في تقدير الميزانية والارتقاء بأداء وزارة التجارة والصناعة أدى الى انخفاض الايرادات المحصلة عن السنة المالية 2018/2017 في الوقت الذي تحتاج فيه الميزانية العامة للدولة تعزيز الايرادات، كما أن المصروفات زادت عن السنة المالية 2017/2016 بنسبة 37,7٪، لذلك كانت البيانات المالية للعام 2016/2015 أفضل حالا مما عليه في عهد الوزير المستجوب.

كما ثبت استغلال ميزانية 2017/2016 لتغطية مشتريات عن ميزانية 2016/2015 بالمخالفة لقانون اعداد الميزانية بكلفة 180 ألف دينار الامر الذي يظهر مصروفات الوزارة على غير حقيقتها.

تكررت التجاوزات المالية والمخالفات في وزارة التجارة والصناعة والهيئات والمؤسسات الملحقة والمستقلة الخاضعة لاشراف الوزير الموجه اليه الاستجواب ومنها التعاقد وتمديد بعض العقود التي تحمل المال العام كلفة دون العرض على ديوان المحاسبة والاهمال في الرقابة والمتابعة والجرد لفروع تموين المواد الغذائية وتبين ان 22 فرعا فقط تم جردها من اصل 82 فرعا بنسبة 27٪ فقط وظهور فروقات في الصرف وعدم وجود سجل للمواد التالفة وهي ذات المشكلة منذ 2015، فإن الجريمة الأكبر ليس في ان تكتشف مخالفات وتجاوزات في قطاع معين وانما أن يتكرر ذلك ويتمادى المتجاوزون لأنهم لم يجدوا رادعا ومراقبا ومسائلا لهم، بما حمل المال العام اعباء بـ 224 ألف دينار كويتي وارتفاع التكلفة. كما ثبت عدم وجود نظام يكفل التحقق من صحة الكميات المصروفة للمستفيدين من المواد الانشائية المدعومة ومطابقتها مع الكميات المخصصة لكل مستفيد.

وختاما لا يسعنا الا أن نسأل المولى العلي القدير أن يجعل من مناقشة هذه المحاور لما فيه خير الوطن والمواطن وما يؤدي الى تحقيق الاصلاح ومكافحة الفساد وردع المفسدين. وانطلاقا من كل ما سبق فإننا وفقا للأمانة التي حملنا اياها الشعب الكويتي والتزاما بنصوص الدستور وبالقسم الذي أقسمناه تحت قبة عبدالله السالم بأن نحترم الدستور وقوانين الدولة ونذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأن نؤدي أعمالنا بالأمانة والصدق. نتوجه بهذا الاستجواب الى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد ناصر عبدالله الروضان بصفته، والله ولي التوفيق.